**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**

**وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**

**جامــعة محمد بوضياف بالمسيلة**

كلية الحقوق والعلوم السياسية
قســـــم الحقوق

ميدان الحقوق والعلوم السياسية
تخصص: قانون اداري

# دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص: **قانون اداري**

**إعداد الطالبان (ة):**
- مواسي عزالدين
- طابي حمزة

**إشراف الأستاذ(ة):**
يرمش مراد

**لجنة المناقشة**

| الاسم واللقب | الرتبة العلمية | المؤسسة الجامعية | الصفة |
|---|---|---|---|
| | | جامعة المسيلة | رئيسا |
| **مراد يرمش** | | جامعة المسيلة | مشرفا ومقررا |
| | | جامعة المسيلة | ممتحنا |

**السنة الجامعية 2023-2024**

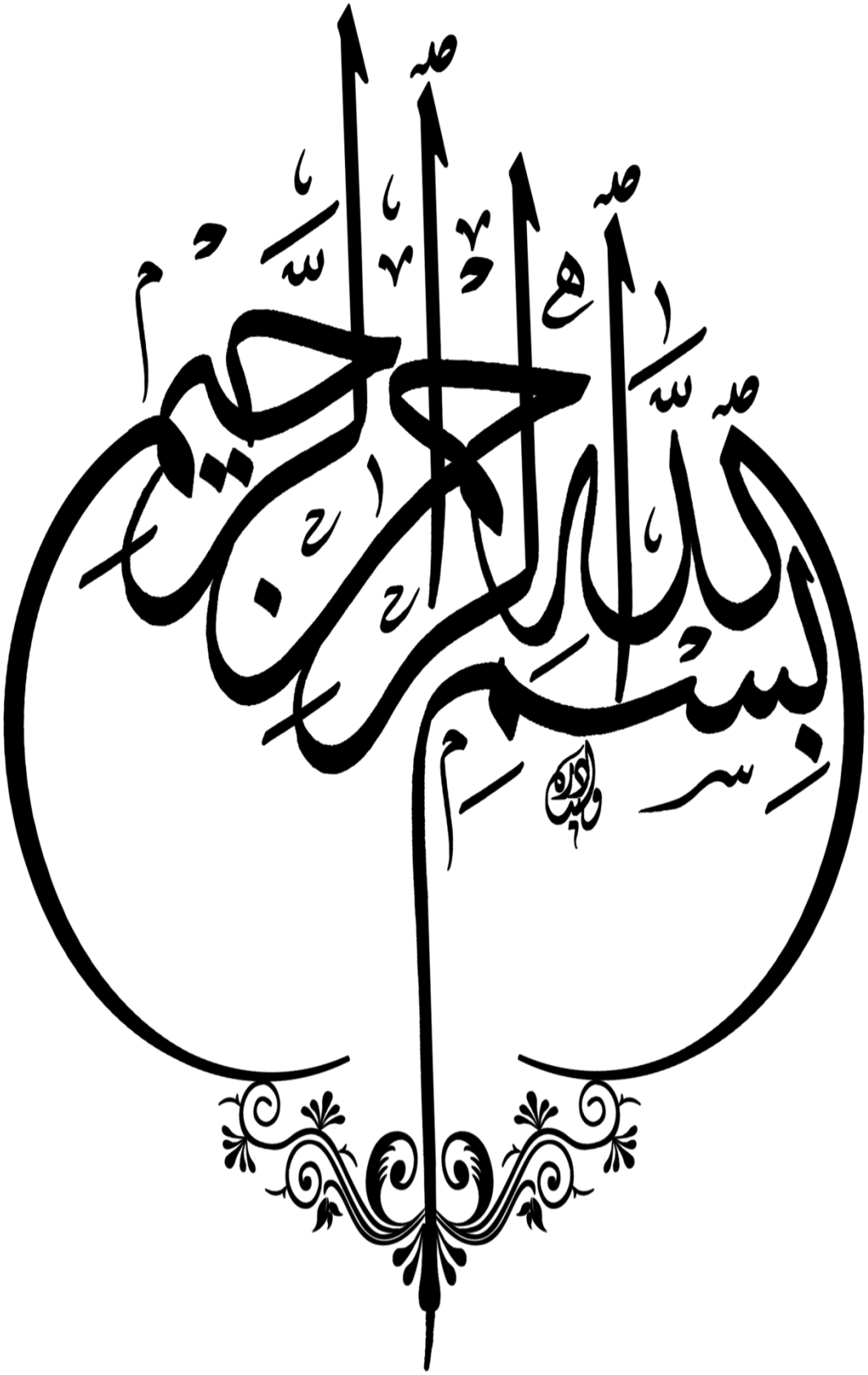
بسم الله الرحمن الرحيم

*ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 27 ديسمبر 2020

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

## الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

## وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

**مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:**

### نموذج التصريح الشرفي

### الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): حمادي عز الدين ..... الصفة: طالب، أستاذ، باحث طالب .....

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 219974937 والصادرة بتاريخ 20/09/2021 .....

المسجل(ة) بكلية / معهد الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق .....

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)،

عنوانها: دور الجامع الدين في التنمية .....

.....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: .....

توقيع المعني (ة)

* ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 27 نوفمبر 2020

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): طالبي محمد الصفة: طالب، أستاذ، باحث

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 205216626 والصادرة بتاريخ 2019/10/23

المسجل(ة) بكلية / معهد الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)،

عنوانها: دور المجتمع المدني في التنمية

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: .....

توقيع المعني (ة)

# اهداء

الحمد لله الذي أعاننا بالعلم وزيننا بالحلم وأكرمنا بالتقوى وأجملنا بالصحة والعافية

نهدي ثمرة جهدنا هذا الى من وهبونا الحياة والامل والنشأة على شغف الاطلاع والعلم والمعرفة وعلمونا ان نرتقي سلم الحياة بالصبر والحكمة

الوالدان الكريمان

إلى الذين ظفرنا بهم هدية من الأقدار ووهبنا الله نعمة وجودهم في حياتنا الى العقد المتين وكانوا عونا لنا في رحلة بحثنا إخوة فعرفوا معنى الأخوة

إلى من نشد بهم أزرنا ونشركهم في أمرنا ونرى التفاؤل بأعينهم، والسعادة في ضحكتهم إلى من تميزوا بالوفاء

إلى من عرفنا كيف نجدهم، وعلمونا ألا نضيعهم أخوتنا حفظهم لله

**الطالب: مواسي عزالدين**

**الطالب: طابي حمزة**

# شكر وتقدير

الشكر والحمد لله أوَّلا وآخِرًا على أَنْ مَنَّ علينا إتمام وإنجاز هذا البحث

أتقدم بخالص التشكرات ووافر الامتنان إلى المشرف المحترم: **الأستاذ يرمش مراد**

على نصائحه وتوجيهاته القيمة طيلة فترة إعداد هذه المذكرة

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة كُلُ باسمه وجميل وسمه.

وأزف شكري وتقديري إلى كل الأساتذة الذين درسونا وعلمونا والذين نهلنا من علمهم طيلة فترة الدراسة والذين كانوا لنا بمثابة المنارات التي نهتدي بها في دروب العلم، وإلى كل الأساتذة الذين نشأنا على أيديهم مُنذْ كنا صغارا وأخذنا من علمهم وحلمهم ووفائهم وإخلاصهم وصدقهم.

**الطالب: مواسي عزالدين**

**الطالب: طابي حمزة**

# مقدمة

## مقــدمة:

تشكل دراسة المجتمع المدني أحد المداخل الرئيسية لدارسة العلاقة بين الدولة والمجتمع، وهي العلاقة التي تنطوي على آثار بالغة الأهمية بالنسبة للتنمية في بعديها الوطني والمحلي وفي إضفاء الطابع الديمقراطي على التسيير، خاصة في ظل المتغيرات الحاصلة على مستوى النسق الدولي المرتبطة بالحريات والحقوق السياسية والمواطنة، القائمة على تفعيل دور الفرد على مستوى السياسات العامة وسياسات التنمية المرتبطة بتوسيع مجال المشاركة السياسية والمجتمعية كما احتل موضوع التنمية المحلية اهتمام الكثير من الدول و مختلف المنظمات من أجل الانتقال بالمجتمع و الفرد من حالة التخلف إلى حالة التقدم و الارتقاء نحو الأفضل وتلبية احتياجات الساكنة المحلية و البحث عن الإمكانات المحلية المتوفرة و تسخيره لخدمته،مما يساهم في تقدمه و سيره في طريق النمو،و تحقيق التنمية المحلية يستدعي مشاركة العديد من الفاعلين المؤثرين على المستوى المحلي و لعل أبرزهم المجتمع المدني باعتباره شريك فعال و أساسي للدولة في تجسيد مشروع التنمية،كون المجتمع المدني قريب من المواطن المحلي ،وعليه فإن زيادة متطلبات المجتمع المدني فرض تفعيل أدوار و مهام مختلف الفاعلين في العمل التنموي ،و يبقى الهدف الرئيسي للمجتمع المدني هو تنمية المجتمعات المحلية.

وفي هذا الإطار تأتي هذه الدارسة التي تهدف إلى رصد وتحليل دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بحيث تقف عند أهم المحطات التنموية التي ساهمت فيها حركات المجتمع المدني مع التركيز على دور الجمعيات، والصعوبات التي واجهتها في ذلك والتحديات التي تنتظرها في مستقبل دورها التنموي

### أهمية الدراسة:

تتمحور أهمية دراسة هذا الموضوع حول مدى فاعلية ومكانة المجتمع المدني من كل الجوانب والخاصة بالتنمية ومدى مساهمته في تحقيق هامش التنمية كونه شريك حقيقي في الديمقراطية، والدور الذي لعبه على المستوى المحلي وتبيان ذلك الحق الذي كرسه المشرع في

الدساتير الجزائرية ألا وهو حق الديمقراطية التشاركية التي من خلالها أسهم المجتمع المدني بالنهوض جنبا لجنب السلطة المنتخبة في مجابهة الفقر والتهميش.

**أهداف الدراسة:**

تهدف الدراسة إلى معرفة مجموعة من النقاط هي:

- دراسة مدى فاعلية منظمات المجتمع المدني الجزائري في تحقيق أهدافها والآليات التي تعتمد عليها.
- محاولة تطوير مفهوم يربط بين المجتمع المدني الجزائري والتنمية المحلية ويتفق مع النسق الثقافي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي في الجزائر، والمساهمة في وضع إطار مفاهيمي لتحليل ودراسة سبل تحقيق ودور المجتمع المدني في ذلك.
- البحث في مقومات التنمية :من خلال التركيز على العوامل الدافعة للتنمية في أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بالتركيز على الفاعلين الاجتماعيين بالجزائر .
- البحث في موضوع التنمية وعلاقتها بالبعد السياسي للرشادة الذي يكمن في ضرورة تفعيل الديمقراطية التي تعتبر شرطا أساسيا لتجسيد الحكم الرشيد بالجزائر.

**أسباب اختيار موضوع الدراسة:** تبنى أسباب الاختيار على أسباب ذاتية وأخرى موضوعية كالآتي:

أ .**أسباب ذاتية :**إن البحث العلمي لا يخلو من رغبة ذاتية تدفع الباحث الى انجازه، ولعل ما في هذا الموضوع أنه جديد وحديث وبالغ الأهمية التي لا تبرز جليا كما انه يشمل على دراسة الفاعل والآليات والعلاقة الطردية التي شدت الباحث أثناء البحث والدراسة مما جعل الطالب يستهوي الموضوع من أصله ميولا للمواضيع المتعلقة بالمجتمع المدني، ولأنه منبر لإيصال المطالب الاجتماعية للسلطة التنفيذية.

ب .**أسباب موضوعية** :معرفة مدى تفعيل دور المجتمع المدني على المستوى المدني والى أي حد أسهم المشرع في وضع وتكريس الديمقراطية نظرا لأهمية الموضوع في تحقيق عملية التنمية التشاركية وتحقيق مبدأ المشاركة.

## إشكالية الدراسة:

يعد أمر التنمية بالنسبة للمجتمع المدني أمر هام وضروري وهذا ما نسعى لتحديده وإبرازه من خلال الكشف عن العلاقة بين التنمية المحلية والمجتمع المدني، لهذا قمنا بصياغة وطرح الإشكالية التالية:

**إلى أي مدى يساهم المجتمع المدني الجزائري في تحقيق التنمية المحلية؟**

وتحت هذه الإشكالية تندرج الأسئلة التالية:

- ما المقصود بالمجتمع المدني والتنمية المحلية؟
- ما هي العلاقة التي تربط بين المجتمع المدني والتنمية المحلية؟
- ما هي مظاهر مساهمة المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية؟ وهل توجد آليات تفعل هذا الدور؟

## منهجية الدراسة:

***المنهج التاريخي:** يعتبر المنهج التاريخي من أكثر المناهج المستعملة في مختلف الدراسات بأنه يقدم

تصور للظروف والمحيط الذي يتحكم في ميلاد الظواهر أو اندثارها التاريخي فهو يزود العلماء بالأدلة المثبتة أو المنفية لمنطق الدراسة النظرية واستخدامنا لهذا المنهج في دراستنا مهم جدا لرصد التطورات التي عرفها مفهوم المجتمع المدني والتنمية المحلية على حد سواء.

***المنهج الوصفي التحليلي:**

يعتمد الباحث على المنهج الوفي التحليلي في جمع المعلومات عن الظاهرة محل البحث وتحديد مفهومها ومستوياتها المختلفة ولذلك استخدمناه لوصف ظاهرة المجتمع المدني وعلاقته بالتنمية المحلية وتحليل المتغيرات المؤثرة في كلا الجانبين.

## محاور الدراسة:

بناءا على ما سبق تم تقسيم هذه الدراسة وفق خطة منهجية متسلسلة إلى فصليين أساسيين حيث تناولنا في الفصل الأول إلى الإطار النظري و ألمفاهيمي للدراسة و قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث في كل مبحث ثلاث مطالب ، لنتطرق في الفصل الثاني إلى دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية بالجزائر مقسمة إلى ثلاثة مباحث في كل مبحث مطلبين حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى مؤشرات و دعائم تصاعد دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية و في المبحث الثاني كيفية مساهمة المجتمع المدني في تحقيق التنمية لنختم في المبحث الثالث بمعوقات المجتمع المدني واليات تشغيل دوره في التنمية المحلية.

لنقوم في الأخير بختم هذه الدراسة بخلاصة واستنتاجات مع بعض التوصيات.

# الفصل الأول

# الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

**تمهيد:**

يعد مفهوم المجتمع المدني حديثًا من حيث التسمية وقديمًا من حيث الفكر، حيث وجد في الحضارات القديمة بتسميات مختلفة. تطور هذا المصطلح عبر العصور، وتعددت تعريفاته باختلاف البيئات والأفكار التي تناولها الباحثون محاولين فهم مكوناته. ظهرت العديد من النظريات التي تفسر نشأة هذا المفهوم. بالإضافة إلى ذلك، فإن للتنمية المحلية جذور تاريخية تعود إلى العصور القديمة، وهي تهدف إلى تحسين الأوضاع المعيشية بغرض تنمية المجتمع المحلي.

يعتبر المجتمع المدني اليوم أحد أهم أوجه الديمقراطية في العالم، حيث يعبر عن مدى انفتاح الدولة على الحريات الفردية ويفسح المجال أمام أفراد المجتمع والدولة ككل في مختلف المجالات، سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية. هذا الأمر يتجلى بشكل خاص في ظل التقلبات السريعة التي يشهدها العالم اليوم، والثورة المعلوماتية، والتبادل المكثف للثقافات والمعارف وحتى العادات والتقاليد، في إطار ما يعرف بمفهوم العولمة أو القرية الكونية.

ومن خلال هذا الفصل سنتناول بالتفصيل المجتمع المدني والتنمية المحلية وذلك تحت مسمى الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين هما

**المبحث الاول: ماهية المجتمع المدني.**

**المبحث الثاني: ماهية التنمية المحلية.**

# المبحث الأول :ماهية المجتمع المدني

إن مفهوم المجتمع المدني ليس وليد اليوم، وإنما له جذوره العالقة في التاريخ، ورغم ما يلقاه هذا المفهوم من رواج أكاديمي علمي، إلا أنه يواجه صعوبة في تأصيل المفهوم وفي تحديد المؤسسات المكونة له، لذا فإن تعريفه كان بطرق متباينة ولعله من أهم المواضيع المتداولة لدى العديد من المفكرين والباحثين الذين بدورهم قدمو مختلف التعاريف ، حيث قدم كل منهم وجهة نظره ، و من خلال هذا المبحث يتم توضيح المفاهيم الأساسية للمجتمع المدني من مفهوم وخصائص و تطوره بين النظرية و التطبيق إضافة لدراسة تصور المجتمع المدني في الفكر الغربي و العربي.

## المطلب الأول: مفهوم المجتمع المدني وخصائصه

يشكل المجتمع المدني عنصراً أساسياً في النظام الديمقراطي، إذ يعكس مدى انفتاح الدولة على الحريات الفردية ويعزز المشاركة المجتمعية في مجالات متنوعة كالسياسة،الاقتصاد، والثقافة. يعمل المجتمع المدني كوسيط بين الأفراد والدولة، مساهماً في تحقيق التوازن بين السلطة وحقوق المواطنين، يعد المجتمع المدني عنصراً حيوياً في بناء مجتمع متوازن وعادل، يدعم الديمقراطية ويسعى لتحسين جودة الحياة للجميع. يتميز المجتمع المدني بالاستقلالية، التنوع، الاعتماد على الجهود التطوعية، الشفافية، المساءلة، التعاون، الشراكة، والدفاع عن الحقوق.

### الفرع الأول: مفهوم المجتمع المدني

المجتمع المدني هو مجموع المنظمات والجمعيات والروابط الشعبية التي ينظم الناس إليها باختيارهم وينشطون من خلالها لتحقيق أغراض اقتصادية وسياسية وثقافية، فئوية وعامة.[1]

[1]_ زكي حاجي ، ص 06 نقلا عن زبيري عبد الله النخبة السياسية والمجتمع المدني الجزائري أطروحة مقدمة لنبيل شهادة الدكتوراه – علوم سياسية وعلاقات دولية ، جامعة الجزائر2023/2012، ص 65.

كما عرفه عابد الجابري فيعرفه بأنه" ذلك المجتمع الذي تنتظم فيه العلاقات بين الأفراد على أساس الديمقراطية، ويمارس فيه الحكم على أساس أغلبية سياسية، وتحترم فيه حقوق المواطن السياسية والاقتصادية والثقافية في حدها الأدنى على الأقل، إنه المجتمع الذي تقوم فيه دولة المؤسسات بالمعنى الحديث للمؤسسة :البرلمان، والقضاء المستقل، والأحزاب والنقابات[1].أما كارل ماركس فعرفه بأنه " خلية التنافس الواسعة للمصالح الاقتصادية البرجوازية، فالمجتمع المدني عنده هو المجتمع البرجوازي، إنه فضاء للصراع الطبقي، وهو بالتالي الجذر الذي تمخضت عنه الدولة ومؤسساتها المختلفة[2].

## الفرع الثاني: خصائص المجتمع المدني

يتمتع المجتمع المدني بعدة خصائص تميزه عن باقي التنظيمات الأخرى، ورغم تنوع التعريفات إلا أنها تتوحد في تلك الخصائص التي حددها عالم السياسة " صامويل منتغتون " الذي حدد بها مدى التطور التي وصلت إليه أي مؤسسة وهي أربعة خصائص كالآتي:

**أولا :القدرة على التكيف** :ويقصد بها قدرة المؤسسة على التكيف مع التطورات في البيئة التي تعمل فيها، إذ كلما كانت المؤسسة قادرة على التكيف كانت أكثر فاعلية .

**ثانيا :الاستقلالية** :لا بد أن تكون مؤسسات المجتمع المدني مستقلة ماديا ومعنويا حتى لا تخضع لخدمة غيرها من المؤسسات فيؤثر على نشاطها، ويحد من سلطاتها ويمكن قياسها من خلال:

[1]_ محمد عابد الجابري، إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي / مجلة المستقبل العربي، العدد 167، السنة 15، يناير 19، ص5

[2]_غازي الصوران، تطور مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع العرب، الطبعة الاولى، غزة مركز الدراسات النقد العربي،2004، ص40

1. **الاستقلال المالي لمؤسسات المجتمع المدني** :ويكون ذلك من خلال تحديد مصادر التمويل إن كانت داخليا من الدولة أو خارجيا، أم أنها تعتمد على التمويل الذاتي من خلال اقتطاعات العضوية والتبرعات وغيرها، فالاستقلالية المالية من أهم عناصر الاستمرارية للمؤسسات مما يسمح باتخاذ قرارات تدعم الجهة الممولة.

2 ـ **الاستقلالية التنظيمية** :يعد العامل التنظيمي أهم شيء داخل أي منظمة وبالتالي تقاس درجة الاستقلالية بمدى تحكم أعضاء المنظمة أو المؤسسة بالقدرة التسييرية الذاتية من خلال المنظمة نفسها، ولا يمكن التحكم بطريقة التسيير إلا من خلال ضوابط متفق عليها في إطار قانون داخلي مستقل، ينظم العلاقات تجنبا لأي فوضى أو تأثير خارجي قد يمس المنظمة [1] .

**ثالثا: التعقيد** :يقصد به ضرورة وجود داخل المؤسسة هرمية في السلطة وتدرج المسؤوليات التنظيمية في الهيئات المشكلة للمنظمة، عموديا أو أفقيا وبالتالي لا بد لفعاليات المجتمع المدني من تحقيق هذه الخاصية في مختلف المناطق البيئية التي تعمل فيها، وهذا لن يتحقق إلا من خلال فروع لها تغطي المناطق المقصودة بالنشاط المدني لكسب التأييد وضمان البقاء .

**رابعا: التجانس** :يقصد به التجانس بين أفراد المؤسسة مما يمكنها من ممارسة نشاطاتها.

## المطلب الثاني: المجتمع المدني بين النظرية والتطبيق في الدراسات العربية

يواجه الباحثون العرب عدة صعوبات في تأصيل المفاهيم المرتبطة بحقل العلوم الإنسانية ويعتبر مصطلح المجتمع المدني واحد منها، وهذا راجع إلى:

–ضعف التأصيل النظري لمفهوم المجتمع المدني من حيث تعريفه وضبطه وتحديد متغيراته وشروط ظهوره وتطوره رغم شيوع استخدامه.

[1]_عادل رشيد، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة سعيدة ،2014–2015، ص 20–21.

-الاختلاف في تكييف طبيعة مفهوم المجتمع المدني، فأحيانا نجده يستخدم في سياق الدولة والمجتمع السياسي، وأحيانا في سياق الدين، وأحيانا أخرى في سياق النظم العسكرية، وهذا ما يخلق غموض في التعامل معه وتعريفه بدقة، ويرجع سبب هذه الاختلافات إلى الإنحيازات القيمية والأيديولوجية لبعض الباحثين العرب[1].

-المواقف الحدية بشأن وجود المجتمع المدني من عدمه في الوطن العربي، ويمكن التمييز بين موقفين، فالأول ينفي وجود المجتمع المدني في الوطن العربي، بينما يؤكد الموقف الثاني على وجود المجتمع المدني في الوطن العربي مع بعض التحفظات.

كما يشوب المجتمع المدني عدة إختلاطات مفاهيمية وعلمية لدى باحثي العرب، وذلك عند تحدثهم عن المجتمع المدني أو عند القيام بإعطائه تعريف فالاختلاط الأول هو الذي يجعل من المجتمع المدني معيار للحرية والتحرر ونقيض للسلطة والدولة وما تنطويان عليه من قيم استبدادية[2]، والاختلاط الثاني نابع من مطابقة مفهوم المجتمع المدني مع مفهوم الشأن الخاص و المتعلق بالفرد وحياته الشخصية مقابل الشأن العام والدولة والتي تهتم بالأمور الوطنية، ووفق هذا المنظور يصبح التحرر والتقدم في اتجاه الديمقراطية مرهون بالعودة إلى الفردية وسيطرة المصلحة الشخصية، أما الاختلاط الثالث فهو نابع من محاولة جديدة لوضع المجتمع المدني في مقابل المجتمع الأهلي، وعليه فإن المجتمع المدني في هذه الحالة مطابق للتنظيمات والبنى الحديثة المضادة للبنى المجتمعية القديمة سواء كانت دينية أو القبلية أو الجهوية.

[1] _محمد السيد سعيد " فكرة المجتمع المدني العالمي " مجلة العربي، العدد **447** ، فبراير 1996، ص**28.**

[2] _حسنين توفيق إبراهيم، بناء المجتمع المدني المؤشرات الكمية والكيفية، الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، الطبعة الأولى، بيروت مركز دراسات الوحدة، العربية،**1992**، ص684.

كما تتمثل أهم الصعوبات التي تعرقل نجاح المجتمع المدني في الوطن العربي في:

أ. **المشكلات المتعلقة بين المجتمع المدني والدولة :**لقد اقترن ميلاد وظهور المجتمع المدني بنشأة وظهور الدولة، فبرغم من كون المجتمع المدني عن الدولة، إلا أنهما متحدان لخدمة الصالح العام، وفي هذه الحالة لا يواجه المجتمع المدني أية مشاكل لكن في حالة

هيمنة الدولة عليه يبرز المشكل الحقيقي، والذي تعاني منه الدول العربية بشكل عام حتى بعد دخولها في مرحلة التعددية وذلك من خلال الدولة في حياة المجتمع المدني وجعلها تابعا ليا ماديا، ما أدى إلى انهياره وتقلص فعاليته.

ب. **جدار السلطة البيروقراطية :**وما تفرضه من قيود وعراقيل إدارية، إذ يسعى البيروقراطيين

إلى خدمة المصالح الخاصة دون العامة، فتتشكل بذلك جماعات ضغط والذين يحركون آليات وأدوات السياسية وفق ما يخدم مصالحهم الخاصة.

ت. **غياب الحس المدني:** إذ تحتاج العملية الاجتماعية إلى تنمية قي المجتمع المدني وترسيخ

هذه الثقافة بين الفئات المجتمع، وهذا الأمر لا يتم بطريقة آلية وإنما يحتاج إلى مجهودات واعية تسعى لتحريك هذه القيم والمحافظة عليها[1].

ث. **تزامن ظهور المجتمع المدني بظهور التحولات الديمقراطية وصعوبات النظام الاقتصادي :**

ما ينتج عنه انعكاسات سلبية على المجتمع، وعليه فإن لم يكن المجتمع المدني قوي وسليم سيصعب عليه العمل وسط هذه الأجواء

ج. **انتشار قيم اللامبالاة والأنانية :**إن من الأمور المقلقة في تجربة المجتمع المدني، هو ظهور وانتشار قيم الأنانية، السخرية، النفور، اللامبالاة وعدم الرغبة في المشاركة، وهذا يعني أن المواطن لا يرغب في أن يكون له أي أثر أو دور في تسيير أمور مجتمعه، وهذا راجع إلى:

[1]_احمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، الطبعة أولى،بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2000،ص 132.

- الحرص على المصلحة الذاتية
- الخوف من فقدان استقلاليته الفردية.
- عد الرضا على النتائج المقدمة من طرف النظام ومن طرف المجتمع المدني.
- سوء استخدام التكنولوجيا الحديثة كالإنترنت والتلفاز والهوائيات المقعرة والهاتف النقال وغيرها مما أدى إلى إغراق أفكار الشباب وقتل أوقاتهم في أشياء جانبية وبذلك تقتل فيهم روح المشاركة السياسية[1].

## المطلب الثالث: تصور المجتمع المدني بين الفكر الغربي والعربي الإسلامي

يبرز مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي والعربي الإسلامي كعنصر أساسي في بناء مجتمعات متوازنة وعادلة. حيث يركز الفكر الغربي على الاستقلالية والدور الرقابي للمجتمع المدني، ويعكس الفكر العربي الإسلامي القيم التكافلية والاجتماعية المستمدة من التراث الإسلامي. يمثل هذا التباين انعكاساً للطبيعة المتنوعة للثقافات والتاريخ في كلا المجتمعين.

### الفرع الأول: تصور المجتمع المدني في الفكر الغربي

لقد اكتسى مفهوم المجتمع المدني مضامين مختلفة في الفكر الغربي، وهذا ا راجع إلى التباسات نشأته، ففي العصور القديمة نجد أن أفلاطون يرى في كتابه "الجمهورية " أن المجتمع المدني نشأ نتيجة حاجة البشر إلى إشباع حاجياتهم التي لا تتحقق إلا عن طريق التعاون فيما بينهم، أما أرسطو يتحدث في كتابه "السياسة "عن مجتمع مدني يشمل تجمعا سياسيا أعضاءه المواطنين الذين يعترفون بقوانين الدولة ويتصرفون وفقا لها [2].

غير أن هذا المفهوم لم يتبلور بشكل جدي إلا من خلال مفكري القرنين السابع عشر والثامن عشر، فقد شهد المجتمع الأوربي بنية اجتماعية قاسية تقننت وفقا لها ملكية الأرض

[1]_عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني، مرجع السابق، ص99 – 96.

[2] _فريال حسن خليفة، المجتمع المدني عند توماس هوبز وجون لوك، القاهرة :عربية للطباعة والنشر،2005 ، ص11 .

تقنينا يميز بين السلطة القدسية ويقضي باعتبار أن السلطة مطلقة سواء أخذناها في مرجعيتها السياسية أو الدينية، وقد عمل على صياغة هذا التصور الإيديولوجي كل من رجال الكنيسة وفقهاء القانون المقدس فسلطة البابا لا حدود لها.

إلا أن مع انفجار الثورة الصناعية في انجلترا والثورة السياسية في فرنسا حدثت عملية تغيير كبرى في البنى الفكرية الإيديولوجية والمادية الاجتماعية فظهرت حركة شديدة الإصلاح الديني هذه التغيرات تدل على ميلاد شيء جديد وهو ذلك الذي عبر عنه جون جاك روسو في كتابه "العقد الاجتماعي "حينما أكد على ضرورة البحث عن نظام مدني جديد خارج النظام الكنسي القائم، نظام اجتماعي جديد لديه عزم أكيد على القطع مع النظام القديم وتوقيع عقد إيديولوجي على ميلاد المجتمع المدني [1] فظهرت مدرستين وهما:

**أولا: مدرسة العقد الاجتماعي** : التي وضع أسسها الأولى، المفكر البريطاني **توماس هوبز**، الذي برر شرعية الملكية المطلقة خاصة وان هذه الأخيرة تزامنت مع نضج مسالة فصل الدين عن الدولة" العلمانية "في أوروبا : " المجتمع المدني هو مجتمع السلطة المطلقة "حيث جعل كل سلطة مدنية من أصل مجتمعي دنيوي ويرى ضرورة إحكام قوانين العقل للانتقال من الحالة الطبيعية الى الحالة السياسية المدنية والتي تقوم على التعاقد الحر بين أفراد متساوين ومستقلين، يتنازل فيه الأفراد إراديا عن حريتهم وكل حقوقهم للحكام وبذلك يكون هوبز هو أول منظر للسلطة المطلقة[2].

ثم جاء **جون لوك** وعادل بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي أو الدولة فكلاهما مترادفين ويعبران عن شيء واحد هو الانتقال من حالة الطبيعية إلى حالة الاجتماع السياسي، وتبرز

[1]_أحمد حسين حسن، الجماعات الإسلامية والمجتمع المدني، (نقد السيد ياسين)، القاهرة :دار الثقافة للنشر، ،2000، ص ص،90-91.

[2]_توفيق المديني، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، دمشق :منشورات اتحاد الكتاب العرب،1997 ، ص 53.

رسالة **جون لوك** في الحكم المدني أن الغاية من اتحاد الناس في المجتمع المدني، إضافة إلى تحقيق الأمن والسلام المحافظة على أملاك الأفراد.[1]

ولقد أكد **هيغل** في تحديده المجتمع المدني بأنه تلك: "التنظيمات والأنشطة التي تقوم على أساس تعاقد حر بين الأفراد خارج إطار العائلة والدولة" أي انه يختلف عن السلطات والتنظيمات السياسية.

كما دعا **جون جاك روسو** إلى فكرة الإرادة العامة أي إرادة الأفراد في المجتمع ليعبر عن مفهوم سيادة الشعب والإرادة كما يقول عامة أولا تكون بذلك دائمة، وتتجه إلى النفع العام لجميع أفراد المجتمع، وسيادة الشعب لا تنقسم وغير قابلة للتنازل أو التجزئة، فالشعب وحده هو صاحب السيادة ولابد أن يكون هدف كل نظام اجتماعي وسياسي هو حفظ حقوق كل فرد وبذلك يقوم المجتمع المدني الذي رضي به الشعب حقيقة، وهو بذلك يعبر عن الإرادة العامة،

وقد تحقق هذا النظام بالثورة الفرنسية بعد ثلاثين عاما، حين اتخذ العقد الاجتماعي بوصفه إنجيل الثرة الفرنسية، إن هذه الأفكار أدت إلى بروز فكرة المجتمع المدني ودعمه[2].

وعليه يمكن القول أن المجتمع المدني حسب مدرسة العقد الاجتماعي هو :"كل مجتمع بشري خرج من حالة الطبيعة إلى الحالة المدنية، والذي تمثل بوجود هيئة سياسية قائمة على الاتفاق التعاقدي، وبهذا فالمجتمع المدني هو مجتمع منظم سياسيا، يعبر عن كل لا يتمايز فيه، يضم كل من المجتمع والدولة معا" [3].

**ثانيا: المدرسة الماركسية:**سعت الماركسية إلى إشاعة ملكية وسائل الإنتاج و إلغاء الدولة وتذويبها في المجتمع وتعتبر إسهامات كل من فريديريك هيجل وكارل ماركس وأنطونيو غرامشي من أهم إسهامات المفكرين الماركسيين في موضوع مفهوم المجتمع المدني و يعتبر

[1]_علي عبد الصادق، مفهوم المجتمع المدني قراءة أولية، القاهرة :مركز المحروسة للنشر،2003، ص22.

[2]_أحمد حسين حسن، مرجع سابق، ص94 .

[3]_توفيق المديني، مرجع سابق، ص54.

الفيلسوف الألماني " جورج فرديريك هيجل "أول من تحدث بصراحة عن أنه ثمة فصلا تاما بين ما هو سياسي وما هو مدني، فلقد ميز " هيجل "بين المجتمع المدني وبين الدولة السياسية أو المجتمع السياسي في كتابة " نقد فلسفة الحق "، حيث ذهب " هيجل "إلى أن مجال الحياة الأخلاقية التي يعيشها الأفراد تنقسم إلى مجموعات ثلاثة أساسية وهي : الأسرة، المجتمع المدني والدولة [1].

وقد أشار كثيرون ممن درسوا فلسفة " هيجل "إلى أن رؤيته الخاصة للمجتمع المدني عكست تقييما لأحوال المجتمع الألماني في بداية القرن التاسع عشر قبل أن تتحقق وحدته، وقد اعتبر " **هيجل** "أن خروج المجتمع الألماني من أزمته، يرتبط بظهور الدولة الواحدة التي تقوده إلى القضاء على الانقسامات وتسير به إلى طريق التطور والتقدم[2].

ولقد أخذ " كارل ماركس "مفهوم المجتمع المدني من أستاذه الفيلسوف الألماني "هيجل " الذي اعتبر أن المجتمع المدني هو الأساس الراقي للدولة التي تستمد وجودها واستمرارها من ظاهرة انقسام المجتمع الى طبقات وأن الدولة هي الأداة لتوظيف استمرارية سيطرة الطبقة الاقتصادية الأقوى على المجتمع. تقاطع في رؤيته مع " هيجل "على أساس أن المجتمع المدني هو سوق اقتصادية للرأسمالية والمجال الذي تتحقق فيه المواجهات بين المصالح الاقتصادية المختلفة، ويتجسد هذا الصراع بقطبية الأساسين وهما، الطبقة العمالية والطبقة الرأسمالية[3].

عاد مفهوم المجتمع المدني إلى دائرة الجدال السياسي، وقد بدأ التنظير له مع الفيلسوف **انطونيو غرامشي** الذي حاول أن يطرح موضوع المجتمع المدني في إطار نظرية السيطرة والهيمنة الطبقية الجديد في التصور**الغرامشي** هو أن المجتمع المدني ليس مجالا للمنافسة

---

[1]_أحمد حسين حسن، مرجع نفسه ، ص94 .

[2]_علي عبد الصادق ، مرجع سابق ، ص26 .

[3]_حميد رشيد عبد الوهاب، التحول الديموقراطي والمجتمع المدني، سوريا : دار المدى للثقافة والنشر، 2003 ، ص73.

الاقتصادية وإنما هو مجال للتنافس الأيديولوجي ويقول **غرامشي:**" أن المجتمع المدني هو الهيمنة الثقافية والسياسية حيث تمارس الطبقة الاجتماعية هيمنتها على كامل المجتمع كاحتواء أخلاقي للدولة" ، فقد قدم " أنطونيو غرامشي "أفكار تشكل تحولا في الأدبيات الاشتراكية بحيث ينتقل نضال الطبقة العاملة من حركة تقوم على الثورة العنيفة اللحظية المفاجأة إلى حركة ثورية ثقافية أيديولوجية سلمية، تتحقق في ظل مجتمع مدني مفتوح تسوده علنية النضال وبذلك تعبر أراء هذا الفيلسوف مساهمة ضخمة وتطور فكري و نوعي بالغ الأهمية في إغناء الأفكار والأدبيات الاشتراكية[1].

## الفرع الثاني: تصور المجتمع المدني في الفكر العربي الإسلامي

مما لا شك فيه أن مفهوم المجتمع المدني نشأ وتطور في البيئة الغربية ولذلك يصعب على الباحثين نقله من البيئة التي نشأ فيها إلى بيئة مغايرة لها.

وعليه لا يمكن إغفال الاختلاف القائم و بشكل كبير بين الواقع الغربي و الإسلامي و هناك من الباحثين العرب من استخدم مصطلح المجتمع الأعلى بدلا من مفهوم للمجتمع المدني و العودة إلى المؤسسات الإسلامية التي لها تأثير على المجتمع و تعمل هذه المؤسسات على تقديم الخدمات و المساعدات الاجتماعية، و لذلك فقد طرح مفهوم المجتمع المدني عدة إشكاليات على المستوى الإسلامي لأن تكوين المجتمع الإسلامي المحافظ لا يتوافق مع صيغة المفهوم الغربي و مع ذلك يبقى للمجتمع المدني أو المجتمع الأهلي مكانة في الإسلام كونه يقوم على مجموعة المرتكزات الشرعية منها:

**1-العدل:** الشريعة الإسلامية جاءت لمحاربة الظلم وتكريس العدالة وحفظ حقوق الناس والتأكيد على إعطاء لكل ذي حق حقه، وقد جاءت الأدلة القرآنية واضحة في كثير من الآيات

[1]_حميد رشيد عبد الوهاب ، مرجع سابق، ص77.

القرآنية لتوضيح أهمية العدل[1]، كقوله تعالى في محكم تنزيله:"**إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغي يعضكم لعلكم تذكرون**" النحل 21.وقال أيضا: "**والسماء رفعها ووضع الميزان أن لا تطغوا في الميزان وأقيموا الوزن بالقسط ولا تخسروا الميزان**" الرحمن7 .

2-**الشورى** :من أهم ما جاء به الإسلام مبدأ الشورى القائم على فتح المجال أمام الآخر للتعبير عن رأيه، فقد كان الرسول صلى الله عليه وسلم يشاور أصحابه في الكثير من المسائل التي تهم المسلمين في تسيير شؤون حياتهم وهذا ما جاء به القرآن الكريم، يقول الله تعالى: "**والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون** " الشورى83 .

3-**المساواة:** تعتبر المساواة من أهم قواعد العمل التنموي وسر نجاحه حيث تسعى هذه القاعدة إلى تحقيق المنفعة العامة، وهي ما يعبر عنه حاليا بمصطلح التوازن الجهوي ويمكن اعتبارها قاعدة من قواعد المجتمع الإسلامي من خلال دعمها لعدم التفرقة استنادا لقوله تعالى"**يا أيها الناس إنَا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير**" الحجرات28 .

فالمساواة شرط مهم لتحقيق أهداف المجتمع وتحقيق تنمية محلية ناجحة وفعالة.

ونقول في الأخير أنه إذ كان مفهوم المجتمع المدني قد ارتبط بالفكر أو المفهوم الغربي فإن الشريعة الإسلامية قد جاءت بهذا المفهوم كنهج حضاري لحياة الأفراد واستقراره وكفالة المصلحة العامة والمصلحة الخاصة منذ زمن طويل.[2]

[1] _ابتسام حاتم علوان، واقع المجتمع المدني في الوطن العربي، مجلة كلية الآداب،العدد98، 2011،ص 296.

[2] _عبد الغفار شكر،المجتمع المدني و القيم الديمقراطية.في الأستاذ عبد الغفار شكر،الدكتور محمد مورو،المجتمع المدني الأعلى و دوره في بناء الديمقراطية،دار الفكر،بيروت،الطبعة ألاولى،2003 ،ص 123.

## المبحث الثاني: ماهية التنمية المحلية

نظرا للتطورات التي يشهدها العالم في جميع الميادين أصبح الحديث عن التنمية شيء ملحا وضروريا للتقدم نحو الأمام وهذا لا يكون إلا عن طريق مشاركة فعلية من أجل تنمية المجتمع المحلي والعمل على بذل كل الجهود للوصول إلى رفاهية المجتمع وتحقيق الأهداف المسطرة.

### المطلب الأول: ماهية التنمية المحلية

نظرا لأهمية التنمية المحلية فقد حظيت باهتمام الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، لذلك نجد تعاريف لمفكرين غربيين ومفكرين عرب، سنذكر بعض منها:

**تعريف ارثر دونهام:**" التنمية المحلية ما هي إلا نشاط منظم لغرض تحسين الأحوال المعيشية في المجتمع وتنمية قدراته على تحقيق التكامل الاجتماعي، والتوجيه الذاتي لشؤونه المحلية، ويقوم أسلوب العمل في هذا الحقل على تعبئة وتنسيق النشاط التعاوني والمساعدات الذاتية للمواطنين ويصحب ذلك مساعدات فنية من المؤسسات الحكومية والأهلية" [1] .

**تعريف تايلور**":أن مفهوم تنمية المجتمع المحلي يشير إلى مجموعة الطرق و الوسائل التي يمكن من خلالها الناس الذين يعيشون في مجتمعات محلية من المشاركة و التفاعل من أجل تحسين ظروفهم و أحوالهم الاجتماعية و الاقتصادية و هكذا يصبحون جماعات عمل فعالة و مؤثرة في برنامج التنمية الوطنية " [2] .

**تعريف الدكتور فاروق زكي**":التنمية المحلية هي تلك العمليات التي توحد جهود الأهالي والسلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية الثقافية للمجتمعات المحلية وتحقيق تكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدم

[1]_عبد القادر حسين ،**"**الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية**"** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان ،2011-2012 ص 50.

[2]_كمال التابعي،تغريب العالم الثالث،دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية، القاهرة،دار المعارف، 1993، ص 22.

القومي وتقوم هذه العمليات على عاملين أساسيين هما مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم وكذا توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شأنها تشجع المبادرة والمساعدة الذاتية والمتبادلة بين عناصر المجتمع وجعل هذه العناصر أكثر فاعلية ".[1]

**تعريف الأمم المتحدة عام 1963:** بأنها" تلك العملية التي بواسطتها يتم توحيد جهود المواطنين أنفسهم مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المحلية، وإدماج هذه المجتمعات المحلية في حياة الأمة وتمكينها من المساهمة الكاملة في تحقيق التقدم على المستوى القومي [2] .

مما سبق يمكن القول إن التنمية المحلية هي تلك العمليات التي تمكن من توحيد جهود المواطنين والحكومات لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في رقيها بأقصى قدر مستطاع.

## المطلب الثاني: أهمية وأبعاد التنمية المحلية

تشكل التنمية المحلية أهمية كبيرة في تحقيق التوازن والنمو المستدام داخل المجتمعات. فهي عملية تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للسكان المحليين من خلال استخدام الموارد المحلية بكفاءة وتحفيز المشاركة المجتمعية. تعتمد التنمية المحلية على مبادئ العدالة الاجتماعية، التمكين، والاستدامة، وتسعى إلى تحقيق رفاهية شاملة لكافة أفراد المجتمع. من خلال التركيز على الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، الثقافية، والسياسية، يمكن تحقيق تحسن شامل ومستدام في نوعية الحياة، مما يعزز رفاهية الأفراد والمجتمعات ككل.

[1]_مصطفى الجندي،الإدارة المحلية و استراتجيتها، الإسكندرية،منشأة المعارف، 1987 ،ص49.

[2]_حميد وش، " من التنمية الوطنية إلى التنمية المحلية حالة ولاية المدية " الملتقى الدولي حول :تسيير الجماعات المحلية،17-18 ماي2010 ، جامعة البليدة، ص10.

## الفرع الأول: أهمية التنمية المحلية

في معظم الدول النامية يمكن أن تساهم التنمية المحلية في دعم التنمية القومية عن طريق التمهيد لبرامج التنمية الوطنية بتوفير وسائل الاتصال بين المجتمع والتخطيط القومي مما يسمح بالتأثير المتبادل، كما تساهم بعض برامج التنمية المحلية في مواجهة بعض المشكلات المستعصية على المستوى الوطني مما يجعل الموارد القوية أكثر قدرة على مواجهة مشكلات جديدة أي أن التنمية المحلية ترفع جزء من العبء عن كاهل الدولة.فتجارب المحليات في التنمية تزيد من وضوح الرؤية الواقعية لما يتناسب مع احتياجات ومعطيات المجتمع وهذا يمهد للتخطيط الواقعي للتنمية محليا [1].

كما تساهم في تحسين الظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المحلي مع تحقيق التكامل بين المجتمعات المحلية والمجتمع القومي والمساهمة الفعلية من جانب المجتمعات في التقدم وزيادة القدرات والخبرات ومعارف الأفراد عن طريق التكوين في المجتمع المحلي والبيئة التي تدور فيها عملية التنمية وتوفير المناخ المناسب للتنمية، مثل معرفة حقوق وواجبات الفرد وشعوره بمدى تأثيره في العملية التنموية[2].

## الفرع الثاني: أبعاد التنمية المحلية

تبرز أهمية موضوع التنمية المحلية في تعدد أبعاده وكذا مستوياته إذ تتجلى أساسا في أبعاد اقتصادية واجتماعية، ثقافية، سياسية.

[1] _أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمع المحلي، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1999 ،ص 234.

[2] _خنفري خيضر، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزئر3،2010/2011،ص28.

**أولا :التنمية الاجتماعية**

حسب هوب هاوس هي تطور البشر في علاقاتهم المشتركة وهذا ما يسميه بالتوافق في العلاقات الاجتماعية .ولهذا ينظر إلى التنمية الاجتماعية على أنها تنمية علاقات الإنسان المتبادلة.

**ثانيا :التنمية الاقتصادية**

يعرفها فؤاد موسى بأنها عملية بالغة الدقة تتمثل في الارتقاء المنظم بالإنتاجية في العمل، من خلال تغييرات هيكلية، تتناول ظروف الإنتاج الاجتماعي واستخدام وسائل إنتاج أحدث وأكثر فعالية كافية، مع إشباع متزايد للحاجات الفردية والاجتماعية.

**ثالثا :التنمية الثقافية**

ظهر هذا المفهوم بعد مؤتمر باندونغ 2022 والذي ناقش في تقريره ضرورة استعادة الدولة الإفريقية لثقافتها بعد مناقشة تقرير مصيرها. ومن الأهداف التي تستهدفها التنمية الثقافية لتحقيقها هي نقل المورث الثقافي عبد الأجيال والمحافظة على المجتمع وتوسيع ثقافته وتامين استمراريته. إضافة إلى تكوين فكر مبدع وقادر على التقدم العلمي والرقي والاهتمام بالمواهب لا سيما العلمية الثابتة وتشجيعها.

**رابعا :التنمية السياسية**

هي أحد جوانب عملية تغيير شامل اجتماعيا، محتوى هذا التعريف إن التنمية السياسية تتمثل في مختلف العمليات الهادفة للتغيير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وهذا يتوقف على قدرة النظام السياسي في ضبط وتنظيم وتوجيه العملية السياسية.[1]

[1]_عائشة عياش ، إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية مع دول المغرب العربي ، تونس نموذجا ،ص02.

## المطلب الثالث: الركائز الأساسية للتنمية المحلية وأهدافها

تعد التنمية المحلية عملية استراتيجية تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية والاقتصادية للمجتمعات المحلية من خلال استغلال الموارد المحلية وتعزيز المشاركة المجتمعية. ترتكز التنمية المحلية على عدة ركائز أساسية وتستهدف تحقيق مجموعة من الأهداف الشاملة. تشكل الركائز الأساسية للتنمية المحلية وأهدافها إطارًا شاملاً يسعى إلى تحقيق تحسين مستدام في نوعية الحياة للمجتمعات المحلية.

### الفرع الأول: ركائز ومقومات التنمية المحلية

لكي تتم عملية التنمية المحلية لا بد من توفر مجموعة من المقومات والركائز والتي تعتبر أساس كل تنمية محلية ناجحة ومستمرة، كما تهتم التنمية المحلية بكافة المجالات التي من شانها أن تغير في وضعية المجتمع المحلي إلى الأحسن والسير به نحو التقدم والازدهار والرفاهية وتتمثل في:

1-**وجود مجتمع محلي** :يعتبر المجتمع سواء كان حضريا او ريفيا المحيط ووعاء التنمية المحلية فبدون مجتمع محلي فلا تحقق التنمية على المستوى الوطني ويحدث التغيير الاجتماعي دون حدوث ذلك على مستوى نواته الأصلية ممثلة في المجتمع المحلي "إذ تعتبر الجماعة الصغيرة هي الأداة الأساسية لتحقيق التغيير المرغوب فيه [1] .

2-**التغيير البنائي** :تعتبر التنمية المحلية عملية ديناميكية وحساسة وجد هامة لأنها تمس جميع جوانب المجتمع المحلي وتشمل المجالات الاجتماعية الاقتصادية التي تحدث تغيرات بنائية داخل المجتمع الذي يسوده التوازن والتكامل في البرامج التنموية المحلية، وهذا النوع من التغيير البنائي يشمل ادوار الأفراد والنظم وطبيعة العلاقات.

[1]_أحمد رشيد، التنمية المحلية، مصر : دار الجامعة العربية للطباعة والنشر، 1986 ، ص 18.

ويقصد بالتغيير البنائي ذلك النوع من التغيير الذي يستلزم ظهور أدوات وتنظيمات اجتماعية واقتصادية جديدة، تختلف اختلافا نوعيا عن الأدوار والتنظيمات القائمة في المجتمع، ويقضي هذا النوع إلى حدوث تحول كبير في الظواهر والنظم والعلاقات السائدة في المجتمع المحلي.

**3-الدفعة القوية على المستوى الوطني** :حتى تحقق التنمية المحلية أهدافها المرجوة فلا بد لها من دفعة قوية تستند إلى تجنيد كل العوامل المادية والبشرية حتى يمكن دفع عمليتها إلى الأمام، يجب أن تتوافق الأنشطة المبذولة في المجتمع مع الحاجات الأساسية له، بحيث تكون الأولوية للمشروعات التي تهم للأفراد في حياتهم مباشرة[1].

**4-الإستراتيجية الملائمة:**حتى تحقق التنمية المحلية أهدافها لا بد أن تتضمن إستراتيجية ملائمة والتي تراعي الخصوصيات التنموية، ومن الواضح جليا لدى خبراء التنمية، بأن المجتمعات المحلية تختلف عن بعضها البعض باختلاف المجتمعات والإمكانيات المادية والمعنوية المتمثلة في الموارد الطبيعية والبشرية والتكنولوجية وكذلك رؤوس الأموال، بالإضافة إلى مستوى التحكم والسيطرة على المخططات التنموية وتجسيدها على ارض الواقع، ناهيك عن الخصوصيات التاريخية والثقافية، وبالتالي فان نجاح أي تنمية محلية يتوقف بالدرجة الأولى على إستراتيجية ملائمة ومدروسة بدقة[2].

## الفرع الثاني: أهداف التنمية المحلية

إن التنمية كمفهوم شامل، يضم في طياته المستوى المحلي والوطني، لا تهتم بجانب واحد فقط بل تشمل جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهي بذلك تسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف والتي من بينها:

[1]_سميرة كامل محمد، التنمية الاجتماعية (مفهومات أساسية – رؤية واقعية) ، الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ،1988، ص53.

[2]_عبد الهادي الجوهري وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية،الإسكندرية :المكتب الجامعي الحديث،2004، ص 84.

-استثمار وتنمية جهود المواطنين في المجتمع وتأكيد استمرارها، وهذا عن طريق استخدام كل الموارد البشرية في المجتمع والعمل بشتى الطرق على تنميتها بالتعليم والتدريب والممارسة.

-تجسيد الحل التكاملي للمشاكل المحلية، فالتكامل الذي يكون بين أفراد المجتمع و المؤسسات العامة يكون الأساس في نجاح الحلول للمشاكل المحلية وهذا بالتنسيق اللازم بين كل هذه القطاعات.

-تحقيق تنمية المجتمع المحلي التكامل بين الجوانب الاجتماعية والاقتصادية على المستوى المحلي، والحد من العزلة لبعض المجتمعات للاستفادة من البرامج التنموية.

-توفر برامج التنمية المحلية ووسائل الاتصال بين المحليات والتخطيط القومي، مما يسمح بالتأثير المتبادل.

-توفر برامج المناخ الملائم لتنفيذ برامج التنمية القومية بما يسمح بالتوافق الايجابي للتغيير الاجتماعي المقصود الذي تهدف إليه برامج التنمية بصفة عامة.

-تجارب المحليات في التنمية تزيد من وضوح الرؤية الواقعية بما يتناسب مع احتياجات ومعطيات المجتمع، وهذا يمهد للتخطيط الواقعي للتنمية على المستوى القومي.[1]

[1]_عبد الهادي الجوهري وآخرون، مرجع سابق ، ص 64.

## المبحث الثالث: المجتمع المدني والتنمية المحلية في الجزائر

أصبح المجتمع المدني حديث العام والخاص في مختلف أرجاء العالم خاصة بعد انتشار موجة الديمقراطية، فهو يمثل سلطة الشعب في مواجهة أي احتكار أو استبداد قد يصدر من الدولة بالمساهمة والتأثير على قرارات الدولة، وهذا ما نجده في جميع الدول التي تبنت الخيار الديمقراطي كالجزائر والتي عملت على دعم مؤسسات المجتمع المدني والمتمثل في الحركات الجمعوية لهذا كان اهتمامنا في هذا المبحث على دراسة الحركة الجمعوية كمقياس للمجتمع المدني ومدى فعاليته في الواقع العملي وذلك من خلال:

- تتبع المسيرة التاريخية للحركة الجمعوية في الجزائر.
- توضيح المكانة القانونية التي تشغلها الجمعيات في الدساتير الجزائرية .
- ذكر تحديات المجتمع المدني تحقيق التنمية المحلية.

### المطلب الأول: التطور التاريخي للحركات الجمعوية الجزائرية

يعكس التطور التاريخي للحركات الجمعوية الجزائرية رحلة طويلة من النضال والتغيير. من مقاومة الاستعمار إلى بناء الدولة الوطنية، ومن التعددية الحزبية إلى العصر الحديث، تظل هذه الحركات قوة دافعة للتنمية والتحول الاجتماعي في الجزائر.

#### الفرع الأول: الحركة الجمعوية الجزائرية قبل الاستقلال

ترجع نشأة النظام الجمعوي في الجزائر إلى خصوصيات القيم الاجتماعية والتربوية والروحية الهادفة للفعل الخيري التي يتميز بها المجتمع الجزائري كما أن النظام الموروث للفعل الجمعوي لم يكن قائما على توزيع الثروة بقدر ما كاف يصب في المشاركة الجماعية، وهو أحد أشكال التكافل الاجتماعي، فقد عرف المجتمع الجزائري مؤسسات مدنية ترعى شؤونه وتكون وسيط بينه وبين الدولة، وبدخول الدولة العثمانية إلى الجزائر، عرف المجتمع الجزائري تنظيمات جديدة إضافة إلى التنظيمات الموجودة سابقا في الدرجة أولى نجد التنظيمات المهنية

التي تسمى "بالأمانة" تمارس رقابة فعلية على جودة المنتوج، تحكم في الأسعار والتنظيم الاجتماعي إضافة إلى التنظيمات المتخصصة في تسيير الأحياء التي تعرف باسم" الحومة"، فكل حي يملك ممثله لدى الهيئات التركية والإدارية يسمى" الأمين "والذي يعبر عن مشاكل ومطالب الناس ويضمن حماية مصالحهم[1] ، كما توجد تنظيمات اجتماعية وثقافية وخيرية مرتبطة بمؤسسات الأوقاف مثل مؤسسة "سبل الخيرات" التي كان نشاطها موجه إلى بناء المساجد والأمور المتعلقة بها ، كما أنشأ الأندلسيين بعد استقرارها في الجزائر مؤسسات خاصة بها تقوم برعاية ومساعدة هذه الطائفة، ولقد كانت هذه التنظيمات بمثابة الصناديق الممولة لكثير من الأنشطة التي لم يكن في مقدور الدولة والتي أنهكتها الحروب تغطيتها .

وبدخول الاستعمار الفرنسي للجزائر في 1830 اختفت التنظيمات التقليدية في العشرية أولى وظهرت تنظيمات جديدة تعد بمثابة العرف في المجتمع التقليدي مثل" التويزة" وهو نوع من النشاطات التطوعية و"الحلقة" التي يحكمها رجال الدين والزوايا، والتنظيم التقليدي القبلي المتمثل في "ثاجمعت" وهي عبارة عن مؤسسة اجتماعية تمارس السلطة الاجتماعية على مختلف التشكيلات الاجتماعية المكونة لها ولا تزال موجودة إلى يومنا هذا.

كما شهدت هذه الفترة ظهور جمعيات أوربية كجمعية مزارعي الجزائر 1840 وهي باسم جزائري يخدم أغراض استعمارية مخبأة بغطاء نشاط خيري.

أما الجمعيات الدينية والتي دافعت وبقوة على الهوية العربية والإسلامية، وساهمت إلى حد كبير في الحفاظ على التقاليد الثقافية والحضارية للشعب الجزائري المسلم فنجد مثلا الكشافة الإسلامية الجزائرية وجمعية العلماء المسلمين والتنظيمات الرياضية كجمعية "غرناطة"، "الحياة" "الودادية"، و"الاتحاد الرياضي الجزائري المسلم[2]"

[1] _أحمد، بوكابوس، مقارنة سوسيو تاريخية لوضعية التنظيمات الاجتماعية الثقافية : في الحركة الجمعوية في الجزائر الواقع والآفاق، 2005 ، ص 65 ، دفاتر المركز الوطني للبحث في الأنتربولوجيا الاجتماعية والثقافية، رقم 13.

[2] _عائشة، باركي" الحركة الجمعوية في الجزائر وتجربة اقرأ " كراسات، عدد53، 2000، ص337.

## الفرع الثاني: الحركة الجمعوية الجزائرية بعد الاستقلال1962

اتسمت هذه المرحلة بسيطرة الدولة واحتكارها للمجتمع، ولمختلف الهياكل والمؤسسات و فضاءات التنشئة الاجتماعية، وتأميمها بواسطة خلق جهاز تشريعي وقانوني قهري وتمايزي، مما أدى إلى تضييق هامش الحريات الجمعوية ومشاركة شعبية شبه إجبارية وخالية من القناعة وتغلب عليها النزعة الانتهازية الفردية أدى إلى توسيع الفجوة بين السلطة والمجتمع واتساع السخط الاجتماعي بسبب أزمة انخفاض أسعار البترول 1986، مما أدى لتدني الحالة الاجتماعية والتي فرضت عليها إشراك الحركات الجمعوية في كل مجالات الإصلاح الاقتصادي كونها وسيلة ضبط الوضع الاجتماعي .

وعليه فقد استفادت الجمعيات من مرحلة التعددية التي دخلت فيها البلاد، واستفادت من قانون الجمعيات ومن تسهيلاته، وأنشأ على أثر عدد كبير من الجمعيات والمقسمة إلى:

1- **الجمعيات النقابية:** وتنقسم بدورها الى

أ-**النقابات العمالية:** كالاتحاد العام للعمال الجزائريين 1954، النقابة الإسلامية للعمل 1992، اللجنة الوطنية لإنقاذ الجزائر1992.

ب-**الجمعيات النسوية:** والتي تضم أكثر من 30 منظمة نسائية تدافع عن حقوق المرأة ومقاومة العنف الموجود ضدها، وتصنف إلى:

-الجمعيات الخيرية النسائية وهي الأكثر انتشارا.

-الجمعيات والاتحادات النسائية التابعة للحزب.

-الهيئات النسائية التابعة للمنظمات المهنية أو الحرة، كلجنة المرأة في نقابة الأطباء، المحاميين ولجنة المرأة في الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان.

ج-**جمعيات حقوق الإنسان:** كالرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان والجمعيات الثقافية والاجتماعية

**د-الطرق الصوفية والأخويات الدينية:** ومن أهمها الطريقة الشاذلية، القادرية، السنوية، الدرقاوية، العليوية والتيجانية.[1]

## المطلب الثاني :الإطار القانوني والتنظيمي للحركات الجمعوية في الجزائر

يشكل الإطار القانوني والتنظيمي للحركات الجمعوية في الجزائر أساساً مهماً لتنظيم نشاطات المجتمع المدني وتوجيهها. يتطور هذا الإطار عبر الزمن ليواكب التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تشهدها البلاد، مما يعكس التزام الجزائر بتعزيز دور المجتمع المدني في التنمية الشاملة.

**1-مرحلة الهيمنة القانونية على الجمعيات في الجزائر" " :**بدءا بأول قانون متعلق بتأسيس الجمعيات في الجزائر وهو قانون 1 جويلية 1901 والذي تم إصداره والعمل به في فرنسا قصد إنشاء جمعيات فرنسية تدافع عف الحقوق الجماعية، وقد طبق هدا القانون في الجزائر سنة 1904 ، و امتد العمل به و إلى غاية1971 ،وبالمقارنة مع مجمل التحولات التي عرفتها الجزائر في هذه المرحلة فإن هذا التغيير القانوني بقي ناقصا ولا يتماشى مع التغييرات المستجدة آنذاك واستمرت هذه الوضعية القانونية على حالها إلى غاية صدور القانون رقم90/31 و القائم على التعددية والذي تجسد في دستور 1989 [2].

**2-مرحلة الانفتاح والتعددية الجمعوية:**

جاءت هذه المرحلة كنتيجة للضغوطات الخارجية، بفرض المؤسسات الدولية على الجزائر في النظام الديمقراطي ونظام اقتصاد السوق، إضافة إلى الضغوطات الداخلية ومن أهمها أحداث5 أكتوبر1988 ، مما أدى إلى إقرار دستور جديد يتماشى والمرحلة والذي الجديدة ألا

[1]_عبد الرحمان برقوق وصونيا العيدي، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر .ورقة قدمت إلى كراسات CREADالملتقى الوطني الأول المنعقد يومي 10/ 11 ديسمبر2005 ، التحول الديمقراطي في الجزائر، عين مليلة :دار الهدي للطباعة والنشر والتوزيع،2005، ص97.

[2]_عروس الزبير ،المجتمع المدني:الأداة الرأي والفقراء الجدد." كراسات CREAD، عدد 53، ص 19-22

وهو دستور 1989 ، الذي جاء بعدة إصلاحات من القانون رقم 31/90 أعطى تعريفا جديدا للجمعية إذ تنص المادة 2 منه:" تمثل الجمعية اتفاقية تخضع للقوانين بها ويجتمع في إطارها أشخاص على أساس تعاقدي ولغرض غير مربح".

وأخيرا الجمعيات الأجنبية، حيث عرفها بأنها: كل جمعية مهما يكن شكلها وهدفها يوجد مقرها خارج أو داخل التراب ويسيرها أجانب وعليه فان قانون الجمعيات 31/90 يعتبر بداية للحياة التعددية الجمعوية الحرة، إذ وبعد صدور هذا القانون، تأسس كم هائل من الجمعيات، إضافة إلى تأكيد دستور 1996 على أن حريات التعبير وإنشاء الجمعيات والاجتماع مضمونة للمواطن، بحسب المادة 41 من الدستور 1996 هنا تجدر الإشارة أن تعبير "الحركة الجمعوية "حديث النشأة إذ ظهر في دستور 1996 في مادة 43 أن" الدولة تشجع ازدهار" الحركة الجمعوية "وعليه فإن استعمال هذا التعبير بدل" الجمعيات" جدير بالاهتمام، إذ أن توجه المشرع ، حتى تكون الجمعيات تجمعا واحدا ضاغطا بدلا من أن تبقى منغلقة أو منقسمة على نفسها مما يحولها دون فعاليتها إلا أنها وللأسف تبقى مجرد تسمية خالية من التطبيق.

## المطلب الثالث :تحديات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية

يواجه المجتمع المدني العديد من التحديات والصعوبات والعراقيل التي تعوق قدرته على تحقيق التنمية المحلية بفعالية. ورغم الدور الحيوي الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في تعزيز التنمية المستدامة، فإنها تواجه عقبات تتراوح بين التمويل والاستقلالية، مروراً بالبيئة القانونية والتنظيمية وصولا إلى القدرات المؤسسية والمشاركة المجتمعية، سنحاول إبرازها.

### الفرع الأول: التحديات الذاتية:

تتمثل في:

- القدرات الذاتية والقدرة على صناعة الرواية ووضع الاستراتيجيات
- معدلات التنمية والتمكين والموارد المتاحة

– آليات الحكم الراشد داخل مؤسسات المجتمع المدني كالمحاسبة والمساءلة والشفافية والتداول على السلطة وبناء التحالف والتعاون والتنسيق[1].

وتبقى النظرة للمجتمع المدني تكتسيها مجموعة من الشبهات التي لا بد من توضيحها فالسلطة تنظر إليه بخوف لا سيما لجهة مصادر التمويل التي قد تحصل عليها والأدوار التي تقوم بها.

## الفرع الثاني: التحديات الموضوعية:

تتمثل في:

–الإطار القانوني الذي ينظم مختلف هيئات المجتمع المدني والآليات التي تضمن مشاركته الفاعلة والمؤثرة في صنع القرارات.

–حداثة النظام الديمقراطي وعدم استكمال بناء المؤسسات الدستورية وصيغة التوافقات المرحلية في النظام السياسي.

– عدم الاعتماد والاهتمام بمراكز البحوث والدراسات المستقبلية والاستشارية في صياغة القرارات وتحديد السياسات العامة للبلاد بالإضافة إلى الجهد الحكومي الروتيني.

– المستويات المركزية ودور السلطات المحلية وتعاطي السلطات المركزية والمحلية معه بما في ذلك الشفافية في الحصول على المعلومات اللازمة والحق في الاطلاع والقدرة على المساءلة والمحاسبة.

– وجود فجوات قانونية نتيجة التحول من النظام الديكتاتوري الشمولي إلى النظام الديمقراطي وبلاء مجلس النواب في تشريع القوانين وتعديلها والمصادقة عليها.

إن توفير الموارد المالية و البشرية أساسي لضمان الكفاءة و المهنية في التنفيذ و في إيصال الخدمات إلى محتاجيها .و بالتالي على الجهات المعنية في السلطة لو كانت تعتبر المجتمع المدني شريكا أن تساهم في رسم آليات المشاركة الفاعلة، و المساعدة على توفير الموارد من غير أن تؤثر في استقلاليته.فاستقلالية المجتمع المدني هو سر قوته ورؤيته في

[1]_الجنحاني الحبيب وسيف الدين عبد الفتاح، المجتمع المدني والعادة الفكرية، دار الفكر المعاصر، لبنان، 2003، ص41.

ضمان لنجاحه و إستراتجيته هي أساس فاعليته و برامجه هي وسيلته للوصول إلى المواطنين و بقدر ما يتمكن المجتمع المدني من وضع آليات فاعلة لعمله و أنظمة إدارية شفافة و مرنة بقدر ما يصبح دوره أكثر و أكبر فاعلية و تأثيرا في عملية التنمية.وهو بذلك يحتاج إلى آليات التنسيق و التعاون بين الجهات الأساسية الفاعلة لا سيما بين الدولة و المجتمع المدني و القطاع الخاص

وبدون هذا التعاون تكون عملية التنمية غير مكتملة وبالتالي يصعب أن يكتب لها النجاح.إن النظام الديمقراطي هو ضمانة حقيقية واقعية وعملية لتحقيق التنمية في ظل سيادة القانون والمساواة واحترام حقوق الإنسان.

## خلاصة الفصل

تعددت تعاريف المجتمع المدني و التنمية المحلية بتعدد وجهات نظر و تصورات إيديولوجية لكل باحث فبالرغم من النشأة الغربية للمفهوم لم يستطع المفكرين الأوربيين التأسيس لمجتمع مدني واضح المعالم فكل عرفه وفق واقعه المعاش و حاجته الملحة لوجوده و هناك من جعل دوره نتيجة الحاجة للتنظيم ، ولقد ارتبط مفهوم المجتمع المدني من حيث طبيعة عمله بالطوعية في الانضمام و الجانب الخيري في النشأة خصوصا بظهور فكرة التنمية حيث حاول الكثير من الباحثين إيجاد علاقة تفاعلية بين التنمية و كذلك تزايد اهتمام الباحثين بهذا الموضوع خصوصا في الدول حديثة الاستقلال في ظل هذه الجدلية القائمة بين المجتمع المدني و التنمية المحلية وإيجاد علاقة بينهما.

حاولنا من خلال هذا الفصل التعريف بموضوع المجتمع المدني والتنمية المحلية في اطارها المفاهيمي والنظري والتطرق إلى أهم النقاط في هذا الموضوع.

# الفصل الثاني:

# دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحـــلية

**تمهيد:**

يعتبر المجتمع المدني محرك للعملية التنموية وذلك في ظل توفر البيئة الديمقراطية التي تساهم في فتح المجال أمام المشاركة المجتمعية وكذلك يعتبر أحد آليات تفعيل التنمية في بعديها الوطني والمحلي، فكلما ا زدت قوته وحضوره كلما زادت فرص نجاح هذه التنمية، ولذلك كان المجتمع المدني هو الأداة الأكثر فعالية في تحقيق الرقي والتقدم في الجانب الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وذلك لكونه قناة تواصل بين مطالب المواطنين واحتياجاتهم وبين الدولة ودرجة استجابتها لهذه المطالب إضافة إلى أنه يوفر بيئة سليمة للتنافس ويعمل على مراقبة الحكومة و السلطات المحلية ، ولذلك لا يعتبر المجتمع المدني درعا واقيا لنجاح البرامج التنموية فقط، وإنما يضمن نجاحها واستمرارها.

تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث أساسية، إذ يتناول:

**المبحث الأول :مؤشرات ودعائم تصاعد دور المجتمع المدني في التنمية المحلية.**

**المبحث الثاني: مساهمة المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية.**

**المبحث الثالث: معوقات المجتمع المدني وآليات تشغيل دوره في تحقيق التنمية المحلية.**

## المبحث الأول: مؤشرات ودعائم تصاعد دور المجتمع المدني في التنمية

لقد أصبح المجتمع المدني في الوقت الحالي يلعب دورا هاما في مساندة الحكومة وتكملة نشاطها في خدمة المواطن وتحقيق المصلحة العامة في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، بحيث لم تعد التنمية مسؤولية الدولة وحدها بل تم التركيز على نقل العديد من الأدوار لمؤسسات المجتمع المدني، وأصبح هذا الأخير شريكا للقطاع الحكومي، ونحاول من خلال هذا المبحث توضيح المتغيرات الدافعة لتصاعد دور المجتمع المدني في التنمية المحلية هذا في المطلب الأول، أما المطلب الثاني فنتناول فيه دعائم ومؤشرات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية .

### المطلب الأول: المتغيرات الدافعة لتصاعد دور المجتمع المدني في التنمية المحلية

برزت في السنوات الأخيرة المنظمات غير الحكومية كفاعل رئيسي في التنمية المحلية خاصة بعد النمو غير المسبق في العدد والمجال، وشهدت تحولات محورية سميت هذه الظاهرة بالثورة التنظيمية العالمية وتتميز بفاعليتها في عملية تخصيص الموارد وعملية التنمية.

وهناك مجموعة من المتغيرات الدافعة لتصاعد دور المنظمات غير الحكومية في التنمية وهي:

#### الفرع الأول :دولة الرفاهة الاجتماعية وتحولاتها

تحملت الدولة عبء تقديم الخدمات الأساسية بعد الأزمة الاقتصادية العالمية عام 1929 واستمر هذا الوضع حتى بداية السبعينيات حتى بدأت أزمة النظام الرأسمالي والتي عرفت بأزمة دولة الرفاهة وتجلت في الضعف الاقتصادي للدول الصناعية ، وتلته عدة تغيرات سياسية و اقتصادية في أنظمة الدول بما فيها النامية وبروز إصلاحات مالية و هيكلية ، هذه التغييرات أدت إلى تغيير مفهوم التنمية الكلاسيكي الذي كان يعتمد على دور مركزي للدولة بدأ الحديث عن ضرورة تنمية القدرات البشرية وتشجيع المشاركة على المستوى المحلي والتركيز على إشباع

الحاجات الأساسية للمواطنين ،فتبلورت استراتيجيات تنمية جديدة تعتمد في صياغتها وتنفيذها على فاعلين عديدين مثل المؤسسات الحكومية، القطاع الخاص، والمجتمع المدني[1] .

وهكذا تبلور للمجتمع المدني والذي أطلق عليه كثير من الباحثين القطاع الثالث دور اقتصاديا يشارك الدولة والسوق معا في التنمية سواء على المستوى الوطني أو المحلي، وهذا من خلال بلورة شراكة مؤسسية بين الدولة والمنظمات غير الحكومية في التنمية.

## الفرع الثاني :النظام العالمي وتحولاته

لم تكن أزمة دولة الرفاهة هي السبب الأساسي والوحيد للتعويل على دور المجتمع المدني في التنمية، لكن كان بجانب ذلك التحولات الجذرية التي طرأت على النظام العالمي من هذه التحولات الدور الذي لعبته المؤسسات المالية الدولية خاصة مع دول العالم الثالث من خلال قيامها بتوجيه المعونات مباشرة للمجتمع المدني في هذه البلدان وما يقابله من ضغوط موجهة من منظمات المجتمع المدني على بعض المؤسسات المالية الدولية لتعديل أجندتها ومنهجيتها في العمل مع البلدان النامية [2]، والجدير بالذكر أن البنك الدولي استمر لعدة عقود برفض المطالب والأصوات المنادية بالتغيير من قبل المجتمع المدني، إلا أنه وفي خلال التسعينيات اشتركت أكثر من 150 منظمة في حملة قوية لحث البنك الدولي على مزيد من الانفتاح والشفافية وتشجيع خفض الديون وإتباع استراتيجيات ائتمانية أكثر عدلا وأقل تدميرا للبيئة، وقد نجحت هذه الضغوط إلى حد كبير في دفع البنك الدولي عام 1994 إلى إعادة النظر في أهدافه وطرق عمله ، ويتخذ حاليا البنك خطوات مدروسة لإشراك مجموعة أوسع نطاقا وأكثر تعقيدا من المنظمات والدوائر المعنية في المجتمع المدني على الأصعدة العالمية، الوطنية المحلية.

[1] _هويدا عدلي، العمل الأهلي العربي بين ضغوط المتغيرات العالمية واحتمالات التحول الديمقراطي، المحرر :صابر نايل، .القاهرة :البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان،2000 ، ص116 .

[2]

على صعيد آخر، لعبت الأمم المتحدة دوراً هاماً في تسليط الضوء على أهمية دور المجتمع المدني من خلال عقد العديد من المؤتمرات العالمية في التسعينات. شهد هذا العقد مؤتمرات بارزة تهدف إلى تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة، مثل مؤتمر التنمية والبيئة في البرازيل عام 1992 المعروف بقمة الأرض، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة عام 1994، ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في إسطنبول عام 1996. تناولت توصيات هذه المؤتمرات العديد من القضايا التي ركزت أساساً على التنمية الاجتماعية المستدامة، وأشارت إلى مجموعة من الإجراءات التي يجب أن تتخذها المؤسسات الحكومية بالتعاون مع المجتمع المدني. وبذلك ترسخ في الوعي العالمي أن المسؤولية عن التنمية تقع على عاتق الحكومات والمجتمع المدني معاً.

وأخيرا جاءت العولمة بتحليلها وتحدياتها وأبرزها الثورة الهائلة في الاتصالات والتي أدت إلى كسر احتكار الدولة للمعلومات وفتح أكثر مناطق العالم عزلة أمام شبكات الاتصال العالمية، مما فتح المجال أمام البشر أن يتحاورو معا وينظموا أنفسهم، كما أصبحت منظمات المجتمع المدني خاصة المندمجة في شبكات عالمية قادرة على توظيف المجتمع المدني العالمي للضغط على الحكومات خاصة في قضايا للحريات وحقوق الإنسان [1] ولم تكن المنطقة العربية بمعزل عن هذه المتغيرات فقد شهدت العقود الأخيرة، من القرن العشرين صحوة ملحوظة ونمو غير مسبوق في تأسيس منظمات المجتمع المدني، وقد كان ذلك نتاج متغيرات عديدة سياسية واقتصادية واجتماعية، بعضها له سمة عالمية وأخرى محلية، ويمكن تحديد ثلاث مجموعات من العوامل أسهمت في هذه الصحوة وهي :

1- السياسات الاقتصادية التي اتبعتها معظم البلدان العربية منذ منتصف الثمانينات والتي كان

[1] _زينب عبد العظيم، العولمة والمنظمات غير الحكومية، المحرر : نجوى سمك، القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية،2000 ، ص 67-68.

من أبرزها تخلي الدولة على جزء كبير من الدور المحوري الذي كانت تشغله اقتصاديا واجتماعيا.

**2**–المتغيرات المرتبطة بالتحولات الديموغرافية والاجتماعية والحضرية التي عرفتها تلك البلدان مثل تزايد السكان وما يفرضه ذلك من احتياجات جديدة.

**3**–الدور الذي تلعبه المؤسسات المالية الدولية في البحث عن فاعلين جدد غير حكوميين يتم التعامل معهم، وبالفعل اتجهت هذه المؤسسات إلى التعامل بشكل مباشر مع منظمات المجتمع المدني بغية سد الفجوة التي تركتها الدولة وإنقاذ ضحايا التحرير الاقتصادي، كالدور الذي لعبته منظمة الأمم المتحدة في مؤتمراتها المختلفة من خلال تأكيدها على ضرورة مشاركة المجتمع المدني في صنع السياسات وصياغة خطط التنمية.

وبفعل هذه التغيرات طرأت تحولات جذرية كما وكيفا في أوضاع المجتمع المدني العربي، فقد تزايد عدد المنظمات بنسب كبيرة في بعض الأقطار العربية، حيث قدر عدد منظمات المجتمع المدني وفقا إلى التقرير الصادر عن الشبكة العربية للمنظمات الأهلية العربية لسنة 2003ب 230 ألف منظمة عام 2002، ولم تقتصر التحولات على الجانب الكمي بل تجاوز ذلك إلى تحول كيفي يتعلق بأنشطة وفعاليات المجتمع المدني، بالإضافة إلى ذلك نشطت منظمات المجتمع المدني في مواجهة ظواهر اجتماعية سلبية مثل عمالة الأطفال، وأطفال الشوارع والإدمان، كما صاحب هذه التحولات خطاب سياسي داعم لهذه المنظمات ودورها في التحول الاقتصادي، وضرورة بناء شراكة بين المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني والتي كان أبرز تجلياتها قيام الحكومات بإنشاء عديد من المشروعات لمنظمات المجتمع المدني [1].

[1]_أماني قنديل، المجتمع المدني في العالم العربي دراسة للمجتمعات الأهلية العربية، القاهرة : دار المستقبل العربي،1994، ص11 .

## المطلب الثاني: المؤشرات ودعائم المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية

تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية يتطلب اتخاذ مجموعة من الإجراءات والسياسات التي تمكن هذه المنظمات من ممارسة دورها بفعالية، وكذلك ممارسة الرقابة على السلطات الحكومية لضمان الشفافية والمساءلة من أجل تدعيم منظمات المجتمع المدني في القيام بدورها لتفعيل التنمية المحلية ويصبح بإمكانها أن تمارس ضوابط على سلطة الحكومة لا بد أن تتوفر على الوسائل التالية:

### الفرع الأول :الإطار القانوني–السياسي

ونقصد به المنظومة القانونية والسياسية التي توفر الحماية والحرية لمؤسسات المجتمع المدني وتسمح لمختلف القوى الاجتماعية بالتعبير عن أرائها ويتحدد المجتمع المدني بمتغيرين أساسين هما الحرية والقانون فالمجتمع المدني هو مملكة الحرية، والدولة في مملكة القانون لذلك فإن المجتمع المدني يحتاج إلى إطار قانوني ينظم ويضمن حريته ويمكنه من ممارسة نشاطه بمعزل عن تدخل الدولة[1] .

كما تحتاج منظمات المجتمع المدني لأداء مهامها إلى قنوات تمولها وإلى سياسات تحمي وتضمن تمويلها ومن ثم فإنه يتحقق معنى المشاركة الشعبية التي تسهل للمواطنين باختيار الأهداف العامة للمجتمع، والدعم الفعلي لتحقيق هذه الأهداف، الأمر الذي سيؤدي إلى خلق قوة خارج البناء السياسي الرسمي للمجتمع وعليه فإن توافر هذه المبادئ والقواعد القانونية والسياسية سيؤدي إلى تحقيق النظام الديمقراطي، وترسيخ القيم الديمقراطية التي تمكن مؤسسات المجتمع المدني من دعم عملية التنمية المحلية.

[1]_حسين عبد القادر ،" الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية" ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان،2011 – 2012 ، ص 201.

ونقصد به المنظومة القانونية والسياسية التي توفر الحماية والحرية لمؤسسات المجتمع المدني وتسمح لمختلف القوى الاجتماعية بالتعبير عن أرائها ويتحدد المجتمع المدني بمتغيرين أساسين هما الحرية والقانون فالمجتمع المدني هو مملكة الحرية، والدولة في مملكة القانون لذلك فإن المجتمع المدني يحتاج إلى إطار قانوني ينظم ويضمن حريته ويمكنه من ممارسة نشاطه بمعزل عن تدخل الدولة[1] .

كما تحتاج منظمات المجتمع المدني لأداء مهامها إلى قنوات تمولها وإلى سياسات تحمي وتضمن تمويلها ومن ثم فإنه يتحقق معنى المشاركة الشعبية التي تسهل للمواطنين باختيار الأهداف العامة للمجتمع، والدعم الفعلي لتحقيق هذه الأهداف، الأمر الذي سيؤدي إلى خلق قوة خارج البناء السياسي الرسمي للمجتمع وعليه فإن توافر هذه المبادئ والقواعد القانونية والسياسية سيؤدي إلى تحقيق النظام الديمقراطي، وترسيخ القيم الديمقراطية التي تمكن مؤسسات المجتمع المدني من دعم عملية التنمية المحلية

## الفرع الثاني :الإطار الاقتصادي والاجتماعي

إن استقلالية وفاعلية المجتمع المدني تتوقف على مدى قوة الأساس الاقتصادي للمجتمع، وعلى قدرته التوزيعية العادلة للثروة المادية بين الأفراد وتوفر مجال اقتصادي قادر على تحقيق المطالب الاجتماعية فهو مجتمع مدني يحتاج إلى درجة معقولة من التطور الاقتصادي والاجتماعي، بحيث يرتكز النظام الاقتصادي على إعطاء دور كبير للقطاع الخاص والمبادرات الفردية أو الجماعية، أي يسمح للأفراد بإشباع جزء من حاجياتهم الأساسية بعيدا عن تدخل الدولة، وفقا لإستراتيجية سياسية واقتصادية وتنموية، تأخذ بالاعتبار مصالح المجتمع المدني ودوره بحيث توفر له مساحة للحركة المناسبة .

[1]_حسين عبد القادر ،" الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية" ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان،2011 – 2012 ، ص 201.

### الفرع الثالث :الإطار الثقافي

مما لا شك فيه أن المجتمع المدني يرتبط بنظام القيم، ولاسيما قيم الاستقلالية الفردية والحرية الشخصية، ونمط العلاقات الإنسانية التي تقوم على ثقافة التسامح التي تتطلب الاحترام وعدم التعصب، كما تعمل على دمج أفراد المجتمع للمزيد من الانصهار الاجتماعي وتعزيز مبدأ المواطنة المتساوية، وعليه فإن فاعلية منظمات المجتمع المدني تحتاج إلى قيم وثقافة، سياسية داعمة للعمل الجماعي الذي يدعم بدوره المشاركة في العمل السياسي، حيث أن علاقة الثقافة بمؤسسات المجتمع المدني هي علاقة تأثر متبادل[1].

## المبحث الثاني: مساهمة المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية

إن التغيير الذي حدث في السنوات الأخيرة يشمل على مؤشرات كيفية دفع القطاع الحكومي بالاهتمام المستمر بالمجتمع المدني بتوقيع اتفاقيات رسمية و التأسيس لمنتديات دائمة أما على المستوى الأكاديمي فيظهر الاهتمام بالمجتمع المدني من خلال عدة أبحاث ميدانية، كالبحث الميداني للأكاديمي الأمريكي روبرت بوتنام كتاب صدر له بعنوان "جعل الديمقراطية تعمل :التقاليد المدنية في إيطاليا الحديثة" يعتبر فيه المجتمع المدني بمثابة " رأس المال الاجتماعي" وقد وجد بوتنام من دراسته الميدانية التي استمرت حوالي عشرين عاما أن معدلات التنمية الاقتصادية قد ارتبطت ارتباطا وثيقا " برأس المال الاجتماعي "أي بقوة المجتمع المدني ومن هنا يبرز الدور المهم والأساسي لمنظمات المجتمع المدني في التنمية ، وهذا ما سنتناوله في هذا المبحث من خلال التطرق في المطلب الأول إلى إستراتيجية مشاركة المجتمع المدني في تحقيق التنمية، وفي المطلب الثاني سنتناول مجالات مساهمة المجتمع المدني في التنمية .

[1]_حسين عبد القادر، مرجع سابق، ص 203-204.

## المطلب الأول: إستراتيجية مشاركة المجتمع في التنمية المحلية

إن مشاركة المجتمع المدني في العمل التنموي يتطلب وضع إستراتيجية واضحة المعالم تحدد جوانبها السلطات المعنية بمشاركة فعاليات المجتمع الناشطة في هذا الميدان... لذا وجب تحديد طرق للعمل التشاركية على المستوى المحلي من خلال النماذج الآتية:

**1-المشاركة :**أي ضرورة إشراك المجتمع المدني بصورة كبيرة في جميع مراحل المشروع التنموي انطلاقا من حصر جوانب المشكلة إلى جمع البيانات واختيار المشروع الملائم للمجتمع المحلي[1] .

**2-التشاور :**تتم العملية التنموية في إطار تشاوري بين المجتمع المدني والمختصين والفنيين، حيث يكون اتخاذ القرار مبني على تبادل الآراء.

**3-الإرسال :**هذا النموذج يلغي النموذجين السابقين، حيث يقوم على رأي واحد في العمل التنموي المحلي، أي يقوم المختصون بوضع الخطط والبرامج التنموية دون الرجوع لرأي المجتمع المدني ويتم ذلك من خلال مراسلة الجهات العليا للإدارة المحلية دون إشراك المجتمع المدني.

## المطلب الثاني: مجالات مساهمة المجتمع المدني في تحقيق التنمية

يُعَدُّ المجتمع المدني أحد العوامل الرئيسية في تحقيق التنمية المستدامة والشاملة في المجتمعات. تساهم منظمات المجتمع المدني بمختلف أشكالها، مثل الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية والنقابات، في تعزيز التنمية من خلال عدة مجالات تتمثل في دعم التعليم والصحة والبيئة وحقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية والشفافية.

### الفرع الأول :المواطن شريك في عملية التنمية

في الجزائر جاء في توصيات التقرير التمهيدي لمشروع قانون البلدية ومناقشات النواب التأكيد على ضرورة إشراك المواطن لا سيما من خلال منظمات والمجتمع المدني في تسيير

الشؤون المحلية والمساهمة الفعالة في التنمية المحلية وعلى عكس القوانين السابقة خصص قانون البلدية بابا كاملا وهو الباب الثالث لمساهمة المواطنين بمادة مشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية .مما يؤكد التوجه الجديد للجزائر نحو تبني مقاربة الديمقراطية التشاركية لتجسيد مبدأ المشاركة في التسيير. ففي الجزائر تتيح النصوص القانونية لمختلف لجان المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة استدعاء أي شخص، وخاصة نشطاء الجمعيات للاستماع إليهم واستشارتهم في القضايا المرتبطة بمجال نشاط جمعيتهم لتظمينها في النصوص التشريعية وتقييم مدى تنفيذها، كما أن التعديل الدستوري لسنة 2016 أعاد الاعتبار لمنظمات المجتمع المدني عندما نص على ترقية القانون المتعلق بالجمعيات إلى قانون عضوي.

إن من متطلبات التنمية والتطوير في أي بلد ما لا يمكن أن تتحقق من خلال الفاعل الحكومي فقط، بل لابد من مشاركة الفاعل الجمعوي، أي مشاركة فعلية بالأفكار، والمشاركة بالاقتراحات، والمشاركة في تصحيح مسارات السياسات العمومية.

## الفرع الثاني: دور مؤسسات المجتمع المدني في عملية التنمية

قبل أن نتطرق إلى هذا الدور وجب الإشارة إلى أنه يجب على منظمات المجتمع المدني التحلي بمجموعة من القواعد والأسس التي تجعل منها على قدر من الكفاءة والمسؤولية من أجل تحقيق الأهداف المرجوة من إقحامها في دفع عجلة التنمية على المستوى المحلي وهي:

– التمتع بأهلية داخلية، أي أن يكون الأعضاء ملتزمين بمبادئ التنمية وأن تعمل هذه المؤسسات على توفير الديمقراطية والمشاركة والاستقلالية عبر تمليك الأعضاء الرؤية التنموية، وتمكينهم من توظيف الطاقات المتوفرة، ميدانيا ودعم المبادرات الفردية والعامة.

– وعي هذه المنظمات إلى أن دورها يكتمل بمشاركة الناس لا بحلولهم محلهم، و المصداقية والالتزام بالمسار التنموي من موقع غير محايد ويعبر عن مصالح الناس.

– توسيع قاعدة العضوية في المنظمات المجتمع المدني، وتعميق المشاركة الديمقراطية.

– تعزيز الاستقلالية في التمويل للقطاع المدني، وخلق أنماط متعددة للتكامل فيما بينها.

ومن منطلق أن مؤسسات المجتمع المدني شريك أساسي وحيوي في عملية التنمية، إلى جانب الحكومة والقطاع الخاص، وجب على هذه المؤسسات الالتزام بحماية الضوابط والأسس التي تسمح لها بالمساهمة في تحقيق الأهداف المرجوة من إشراكها في العملية التنموية، ومن بين أهم هذه المؤسسات ما يلي:

**أولا :الحركة الجمعوية**

ويمكن للعمل الجمعوي أن يحقق العديد من الطموحات التنموية، وأن يكون قاطرة أمامية لتحقيق الأهداف التنموية على المستوى المحلي وذلك عن طريق:

–تأطير وتعبئة العديد من الفئات الاجتماعية خاصة فئة الشباب، وترسيخ الكثير من القيم الاجتماعية الهادفة والجادة، وعلى رأسها زرع روح المسؤولية بشكل جماعي.

–تعبر مؤسسات المجتمع المدني والعمل الجمعوي تعبيرا حقيقيا عن الإرادة الشعبية بحكم التصاقها بهموم وتطلعات المواطنين. وعليه تصبح الجمعيات الفضاء الأساسي والملجأ الرئيسي الذي يمكن المواطنين من طرح قضاياهم وانشغالاتهم.

–تعاظم دور جمعيات المجتمع المدني في تنمية الخبرات المحلية وخدمة المواطن من خلال انجاز مشاريع مختلفة تكون مصدر التوفير فرص الاندماج السياسي عبر الانخراط في مبادرات متنوعة كإيجاد فرص الشغل وتعزيز البني التحتية مما ينعكس إيجابا على الإدماج الحقيقي للعديد من الفئات الاجتماعية المقصية من عملية التنمية.

**ثانيا :الأحزاب السياسية**

تعتبر الأحزاب السياسية مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني وهي مظهر من مظاهر الحكم الجيد إلى جانب شرعية الحكم والانتخابات النزيهة والتمتع بالحقوق السياسية والمدنية والتي هي من بين معالم الديمقراطية وتسعى الأحزاب السياسية لتحقيق التنمية بواسطة ما يلي:

– إعداد القيادات ويشمل القيادات العليا في البرلمان، وفي المجالس الشعبية وكذلك على مستوى الوطنية الحزبية.

– التنشئة السياسية وغرس قيم الثقافة المدنية المعاصرة، واحترام حقوق الإنسان وفكرة الشرعية

– المساءلة وتمارس الأحزاب السياسية وظيفة المساءلة بعدة طرق:

**أ**– وجودها في المؤسسة البرلمانية وذلك عن طريق السؤال الكتابي أو الشفهي.

**ب**– عن طريق وجودها في الحكومة الانتقالية (المساءلة التنفيذية).

**ج**– المساءلة عن طريق السلطة الرابعة وسائل الإعلام (الجرائد والصحف الحزبية).

**د**– المساءلة عن طريق المجالس المحلية المنتخبة.

– التنافسية السياسية يقوم الحزب بإدارة الصراع السياسي في المجتمع وذلك بتنظيم التنافس بين القوى بشكل سلمي بعيدا عن دائرة العنف.

– توسيع قاعدة المشاركة حيث يشكل الحزب أحد قنوات الاتصال بين المحكومين الحكام من خلال نقل مطالب وانشغالات واحتياجات السكان.

– محاربة الفساد الذي يعتبر أكبر العوائق في وجه التنمية، فالحكم الديمقراطي القائم على التعددية الحزبية، وتداول السلطة، يحول دون استفراد حزب سياسي ما بالقوة والنفوذ ويجعل الذي في السلطة محل متابعة ورصد ومحاسبة.

**ثالثا: المنظمات غير الحكومية**

تحتل المنظمات غير الحكومية مكانة خاصة للدور الذي تلعبه في تعزيز بناء المجتمع المدني وتأسيس الديمقراطية، وهي تؤدي دورها كداعية لبناء مجتمعات مرتبة قوية وفعالة على أن يتم ذلك في إطار وجود خطط عمل طويلة المدى وأخرى قصيرة المدى مع الأخذ في الاعتبار أن كل ذلك لن يتم بعيدا عن التنسيق والتعاون وشبكات العمل المشتركة بين بنى المجتمع المدني المحلية والإقليمية والدولية ضمن الخطوط العامة التالية:

– تعزيز العلاقات مع قوى الضغط ومختلف بني المجتمع المدني لتحقيق تنمية أكثر عدالة وبيئة أكثر أمان بالإضافة إلى دعم التعددية الديمقراطية وتقوية المشاركة في العمل العام.

– إشراك أفراد المجتمع ومكافحة الفساد بكل صوره وإعلاء القيم والسلوكات الخلقية.

– تعزيز المرأة وتمكينها والاهتمام بالطفولة مع احترام حقوق الإنسان وحرية التعبير.

وحتى تقوم المنظمات غير الحكومية بمسؤوليتها عليها أن تراعي التوجيهات التالية:

- القيام بتنفيذ برامج قصيرة وطويلة المدى من أجل توعية المجتمع والعاملين في المنظمات غير الحكومية والتدريب على المشاركة الشعبية الفاعلة في إدارة المجتمع
- ممارسة التشجيع على صعيد المنظمات غير الحكومية ذاتها، وكذلك على صعيد تشجيع الدولة، في أنشطتها ومشاريعها المتوجهة للتنمية المجتمعية والبشرية.

القيام بوظيفة الرقابة الشعبية والمؤسسية على الدولة وهي تؤدي دورها ووظيفتها.

- التوجه نحو تدبير مصادر التمويل الذاتي لتوفير أكبر قدر من الاستقلالية للمنظمات غير الحكومية.
- التأكيد على أن تكون العلاقات بين المنظمات غير الحكومية والمؤسسات المانحة قائمة على التنسيق المشترك وعلاقة مشاركة على أساس من التساوي والندية، وذلك بأن تكون الأولوية لمراعاة المتطلبات المحلية والفعلية في إطار من التنمية العادلة والمتوازنة وبالتالي فديمقراطية المجتمعات والمشاركة لها دور أساسي في عملية التنمية.

**رابعا :العمل التطوعي**

جاء في تعريف العمل التطوعي في مشروع قانون العمل الطوعي والإنساني لسنة 1999كالآتي ":يقصد به أي نشاط طوعي إنساني خيري غير حكومي أو شبه حكومي يقوم به كيان طوعي وطني أو أجنبي، مانح أو منفذ لبرامجه، ويكون النشاط ذو أغراض اجتماعية أو تنموية أوإغاثية أو رعائية أو علمية أو بحثية يتم تسجيله وفقا لأحكام هذا القانون."

وتكمن أهميته في تحقيق التنمية في أن المنظمات الأهلية التطوعية هي قوة دفع جديدة على مستوى العمل التنموي إلى جانب الدولة والقطاع الخاص وفي الكثير من الدول يتم تضمين الإسهامات الاقتصادية والاجتماعية لهذه المؤسسة ضمن الحسابات القومية من خلال عدة مؤشرات وهي:

- إسهام هذه المنظمات في توفير فرص العمل، والقضاء على البطالة، والقيمة الاقتصادية لعمل المتطوعين.
- أهمية المنظمة الأهلية كآلية لتحقيق ديمقراطية المشاركة لتعبئة المواطنين في مجالات مختلفة وتأكيد الحقوق والدفاع عنها.
- انفتاح المجتمع المدني وتحريره من كافة القيود ومن ثم تنظيم القدرة على إنجاز تنمية اجتماعية واقتصادية وسياسية حقيقية تستند إلى آمال الناس واحتياجاتهم.

فالعمل المؤسسي يسهم في جميع الجهود والطاقات الاجتماعية المبعثرة، كما تعمل منظمات العمل التطوعي على توجيه مشاركة الأفراد في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية وتنظيمهم في جماعات أكثر قوة للتأثير على السياسات العامة، كما تعمل على التقليل من الانتهازية وتسهيل التعاملات الاقتصادية والسياسية وتدفن المعلومات التي تشكل أساسا للتعاون وأساسا لمشاركة أعضاء المجتمع المدني في الحياة العامة، كما تشجع التواصل بينها وبين السلطة التنفيذية على تبادل المعلومات التي تمكن من المساهمة في صنع برامج تبنى وفقا لحاجات أولويات المواطنين والدولة.

## المطلب الثالث: دور المجتمع المدني في حماية البيئة ومكافحة الفساد

يُعتبر المجتمع المدني أحد الركائز الأساسية في تعزيز وحماية البيئة ومكافحة الفساد. يتمثل دوره في هذا المجال في العديد من الجوانب الحيوية، التي تشمل التوعية والتعليم، والمراقبة والمساءلة، والدفاع عن الحقوق، وتعزيز الشفافية.

يساهم المجتمع المدني بشكل فعال في بناء مجتمعات أكثر عدلاً واستدامة، ويعزز من الجهود الوطنية والدولية في حماية البيئة ومكافحة الفساد.

### الفرع الأول: دور المجتمع المدني في حماية البيئة

تتشارك جمعيات المجتمع المدني مع الدولة في المحافظة على البيئة وحمايتها وذلك من خلال عدة ادوار تقوم بها وهي:

**أولا :التوعية البيئية للمواطنين:** وتتمثل أهداف التوعية والتربية البيئية وأساسياتها ومكوناتها في منح فرصة اكتساب المعرفة والقيم والمهارات الضرورية لحماية الطبيعة وتحسين وضعها وتنمية الوعي البيئي.

**ثانيا: الدور الاستشاري للجمعيات البيئية:** تقديمها باقتراحات مباشرة ودراسات عن رؤيتها لما يمكن إصداره من قرارات وقوانين لحماية البيئة من خلال نقل الواقع العملي لمن بيده وضع القرارات اللازم لحماية البيئة.

**ثالثا: جمع المعلومات:** ان مواجهة المشاكل تقتضي الإلمام بجوانبها على نحو عملي صحيح والبيئة كذلك تقتضي حمايتها الوقوف على المعلومات المتعلقة بالمشروعات التي تهدد البيئة ويقتضي الأمر أن يكون بإمكان هذه الجمعيات الاطلاع على تلك البيانات لدى الجهات الإدارية المختصة

**ربعا: تنظيم المسابقة البيئية:** من أهم الآليات الإجرائية التحفيزية الهامة التي تثير وتشجع أفراد المجتمع على حماية البيئة من خلال تعزيز روح المنافسة بينهم في حماية البيئة كما تفيد في

نشر وإعلان الجهود المبذولة من الدولة والمجتمع المدني اتجاه حماية البيئة مما يساعد في النهاية على بناء فرد ومجتمع قادر على معالجة قضايا البيئة.

**خامسا: التقاضي دفاعا عن البيئة:** فاللجوء إلى القضاء يعد أحد النتائج الأساسية لأعمال تلك الجمعيات في مجال اليقظة والمراقبة المستمرة للأضرار البيئية وحرصها على احترام القواعد البيئية لدى الجميع وعليه يمكن حصر الغرض من حق التقاضي في الشؤون البيئية فيما يلي:

1-ضمان حصول المضرور على التعويض المناسب

2-العمل على تدعيم المشاركة الشعبية وخاصة عن التخطيط لإقامة المشروعات المؤثرة على البيئة.

3-نشر الوعي البيئي على المستوى الجماهيري بإشراك كل الطاقات في حماية البيئة من كل الأخطار التي تهددها باعتبار ذلك شكل من أشكال الرقابة.

4-معالجة كل الممارسات البيئية التي تهدد استقرار الموارد الطبيعية وسلامة البيئة الصحية، وتهيئة الحياة الآمنة للفرد والمجتمع.

5-تشجيع القيام بدراسة التأثيرات البيئية عند وضع المشاريع والانشاءات التي يمكن أن يكون لها انعكاسات سلبية على البيئة

## الفرع الثاني: دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد

الفساد من أكبر المشكلات التي تعرقل مسار التنمية والتطور لذلك كان من الواجب السعي لمحاربته والحد من انتشاره وأصبح هذا الموضوع واجب الدولة والمنظمات، وعليه يمكن تحديد الدور الذي يلعبه المجتمع المدني الجزائري في مكافحة الفساد من خلال الإجراءات التالية:

**1-التوعية الاجتماعية:** بخلق ثقافة معاكسة و مناهضة للفساد و محاكمة للنزاهة بين شرائح المجتمع باستعمال الوسائل المتاحة و لغة بسيطة يفهمها المواطن العادي، و تقوم على محاربة الفساد و هذا لا يتوقف على الطبقة المثقفة و التركيز عليها فقط و ذلك بفضحهم على

الصحافة المكتوبة و عبر التظاهرات الثقافية بشكل كوميدي هادف و محاولة إرساء الثقافة المدنية عن طريق الدورات التدريبية والتعليمية لأنها آلية فعالة لمكافحة الفساد في وعي المواطن بأضرار هذا الأخير عليه، وعلى البناء الاجتماعي يجعله يبتعد عن ممارسة المظاهر المختلفة للفساد.[1]

**2-المساءلة القانونية واللجوء للقضاء**: يهدف لتقديم نوع من الحماية للمواطنين ضحايا الفساد وذلك إما بتقديم المنشورات القانونية لهم أو رفع الدعاوي لهم، كما يجب أن ترفع منظمات المجتمع المدني الدعاوي للقضاء ضد الجهات التي تتأكد من فسادها باعتبارها معينة بالحفاظ على حقوق المجتمع ومصالحه .[2]

**3-إعداد الدراسات والبحوث** :والتي من خلالها يتم تسليط الضوء على مسببات ودوافع الفساد داخل القطاع العام الخاص مثل البيروقراطية وازدواجية الاختصاصات ومستوى الأجور والمكافئات .ودراسة التشريعات واللوائح بهدف تطويرها وتحديها من اجل أن تصبح أكثر فعالية في الحد من الفساد وظواهره وأساليبه المراوغة وبما يوائم التشريع المحلي والاتفاقيات الدولية.

**4-تأمين مساءلة الحكومة** :للمجتمع المدني أهمية كبيرة في المطالبة بالمساءلة الحكومية لأنها من الأولويات الأساسية في مكافحة ظاهرة الفساد تكمن في مطالبة الحكومات لتصبح أكثر شفافية عن طريق تسهيل المشاركة والإشراف الواسع النطاق من جانب المنظمات المدنية ووسائل الإعلام المتاحة يشكلان أساس مساءلة الدولة عن حالات الفساد.

**5-التنسيق وبناء التحالفات مع المنظمات الدولية** :من خلال إنشاء الشبكات المحلية والانضمام إلى الشبكات الإقليمية والدولية والتي تهدف إلى مكافحة الفساد من خلال التنسيق والقيام بتبادل المعلومات والتجارب والخبرات ورسم الخطط وتنفيذ برامج مشتركة مما يكرس الجهود بصورة سلمية وتحقيق الأهداف المنشودة.

---

[1] _نادر فرجاني وآخرون، نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد، بيروت :المركز اللبناني للدراسات، 2005 ، ص 139.

[2] _عبد المالك رد اوي، "دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد"، الملتقى الوطني الثاني حول : آليات رقابة المال العام - 6 ومكافحة الفساد، المدية (5-6 ماي 2005) ص 6.

**6-المشاركة في سن القوانين والتشريعات** :من خلال إشراك المجتمع المدني في صياغة الأنظمة والتشريعات والقوانين والسياسات العامة المنظمة لحياة الأفراد في المجتمع وتوطيد علاقاتها بالبرلمانات وتبادل المعلومات بينها والضغط علها لإقرار سياسات عادلة وديمقراطية، تنسجم مع حاجات وأولويات ومصالح مجتمعاتنا المحلية، حيث أن وجود نصوص قانونية تحمل تعريفا واضحا لتضارب المصالح يوفر أداة في أيدي نشطاء المجتمع المدني لإثارة الوعي حول ظاهرة الفساد، إضافة إلى المطالبة بإعداد وثيقة شرف المهنة لتحمل صفة توعوية تحدد مسؤوليات موظفي الدولة والقطاع الخاص، كما أن على المجتمع المدني مطالبة السلطة التشريعية بإدراج تشريعات تسمح بمساءلة ومحاسبة من لا يلتزم بتلك الأخلاقيات وتعديل التشريعات المنظمة للعمل الأهلي والمدني يحث توفر استقلالية حقيقية في ممارسة النشاط .[1]

**7-تقديم النموذج** :حيث لا يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تكافح الفساد وهي تعاني منه بل يجب أن تقدم نموذجا في تطبيق مفاهيم الحكم الجيد والإدارة الرشيدة، و تقديم نموذجا في تطبيق مفاهيم الحكم الجيد و الإدارة الرشيدة من خلال الشفافية في نشر التقارير المالية و الفنية و المعلومات الخاصة بها.

[1]_عبد المالك رد اوي ، مرجع سابق ص 7.

## المبحث الثالث :معوقات المجتمع المدني وآليات تفعيل دوره في التنمية المحلية

من الملاحظ أن النشاط الجمعوي يعاني من عوائق عديدة، ابتداء من عدم احترام الرسالة الحقيقية للعمل الجمعوي وأهدافها، ووجود الكثير من العوائق الإدارية والقانونية، ونقص احترافية العاملين في العمل الجمعوي وقلة الوسائل وشح الموارد والأطر. هذه المشاكل نتيجة حتمية أفرزتها عوامل موضوعية وذاتية وعلى رأسها المنهجية والسياسة المتبعة من طرف الدول خاصة العربية في التعاطي مع الجمعيات والعمل الجمعوي بشكل عام.

هذه السياسة تعاني من تصور واضح ضمن مستويات عديدة يمكن حصرها في مستويين أساسين هما: من الملاحظ أن النشاط الجمعوي يعاني من عوائق عديدة، ابتداء من عدم احترام الرسالة الحقيقية للعمل الجمعوي وأهدافها، ووجود الكثير من العوائق الإدارية والقانونية، ونقص احترافية العاملين في العمل الجمعوي وقلة الوسائل وشح الموارد والأطر. هذه المشاكل نتيجة حتمية أفرزتها عوامل موضوعية وذاتية وعلى رأسها المنهجية والسياسة المتبعة من طرف الدول خاصة العربية في التعاطي مع الجمعيات والعمل الجمعوي بشكل عام.

هذه السياسة تعاني من تصور واضح ضمن مستويات عديدة يمكن حصرها في مستويين أساسين هما:

1-ضعف الميزانية التي تخصصها الدولة للجمعيات وهذا ما يعرقل عملها ويحد من فعاليتها

2-سعي العديد من الأطراف والمؤسسات وعلى رأسها السلطات السياسية القائمة احتواء جمعيات المجتمع المدني أو على الأقل منافستها في أدوارها وهو الأمر الذي ينعكس سلبا فيما يتعلق باحتفاظ الجمعية بشخصيتها والقيام بمهامها. بالإضافة إلى هذه التحديات هناك جملة من العوائق والصعوبات التي تواجه المجتمع المدني في مجال تحقيق التنمية المحلية سنتناوله في هذا المبحث إضافة إلى آليات تفعيل دول المجتمع المدني في التنمية المحلية.

## المطلب الأول :المعوقات التي تواجه المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية

تلعب منظمات المجتمع المدني دورًا حيويًا في تعزيز التنمية المحلية من خلال تنفيذ مشاريع وبرامج تهدف إلى تحسين جودة الحياة في المجتمعات. ومع ذلك، تواجه هذه المنظمات العديد من المعوقات التي تعرقل جهودها وتحد من فعاليتها. تشمل هذه المعوقات نقص التمويل، والإطار القانوني والتنظيمي الصارم، وضعف القدرات المؤسسية، وقلة المشاركة المجتمعية، بالإضافة إلى التحديات المرتبطة بعدم الاستقرار السياسي والأمني والتحديات الثقافية والاجتماعية. تسليط الضوء على هذه المعوقات يعد خطوة أولى نحو إيجاد حلول مستدامة تمكن منظمات المجتمع المدني من تحقيق أهدافها التنموية بفعالية وكفاءة.

### الفرع الأول :معوقات على صعيد بنى المجتمع المدني:

والمتمثلة في:

1-عدم استقلالية دور المجتمع المدني عن الدولة بحيث لم تتمكن بنى المجتمع المدني من تحديد مجال متميز عن الدولة ومن البنى التقليدية الموروثة.

2-عمل فردي وغياب روح الفريق داخل منظمات المجتمع المدني.

3-نقص المساعدات المالية مما يولد صعوبات لدى منظمات المجتمع المدني خصوصا تلك التي تعاني من ضعف التمويل لإنجاز عملية التحول من الخدمات إلى التنمية.

4-العائق التشريعي حيث أن التشريعات المنظمة للعلاقة مع الحكومة، والتطبيق الخاطئ يلغي استقلالية المؤسسات الأهلية وبنى المجتمع المدني.

5-ضعف الممارسة الديمقراطية الداخلية، والتنافس والانقسام فيما بين المنظمات غير الحكومية، وقصور البناء الإداري والمؤسسي وضعف العامل الذاتي لأعضاء الشبكات، الذين يقبلون بأن تنحصر مسؤولية العامل المشترك في عدد محدود من الأشخاص بالإضافة إلى غياب البعد الإعلامي التوعوي وتهيئة المناخ وقصور نظام المعلومات.

6-عمق الفجوة بين النظرية والتطبيق إذ نلاحظ تكرار الخطابات الجبهوية والحث على التسامي فوق الحسابات والأمور الخاصة، لكن في الواقع نجدهم أشد ممارسة للفئوية[1].

## الفرع الثاني :معوقات تتعلق بالأنظمة والحكومات

والمتمثلة في:

1-غياب الديمقراطية السياسية والمجتمعية.

2-تقليص المشاركة الأهلية والشعبية في إدارة المجتمع وصنع قرار سياسي.

3-بيروقراطية الدول وعدم قيامها بمسؤولياتها إزاء احتياجات ومتطلبات المواطنين.

4-التشريعات التي تعوق دور الفرد والمجتمع وتتعارض مع الديمقراطية وحقوق الإنسان. وخاصة تشريعات الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني.

5-عدم وجود شراكة حقيقية بين القطاع العام ومنظمات المجتمع المدني وعدم الترابط بين البعدين الاقتصادي والاجتماعي في خطط التنمية ضمن إستراتيجية تنموية واحدة والتي توفر الحماية الاجتماعية[2].

## الفرع الثالث :معوقات الشراكة على صعيد الهيئات المانحة

والمتمثلة في:

1-استمرار العديد من الهيئات المانحة في التعاطي بذهنية" المشروع "أو" المساعدة" الموروثة عن الاستعمار بدل التعاطي بروح الشراكة.

[1] _كامل مهنا،" تفعيل دور المجتمع المدني لتعزيز مشاركته في عملية التنمية آليات تفعيل دور المجتمع المدني"، الجامعة العربية، الأمانة العامة (12-13 مارس 2008) ص 4-5.

[2] _كامل مهنا ، مرجع سابق، ص6.

2-صرف الجزء الأكبر من المساعدات على إنجاز الدراسات وإقامة المؤتمرات وبرامج التدريب والتأهيل، وليس في العمل على تنويع القدرات الذاتية لكل جمعية وللشبكات التي تعمل على تعزيز برامج التنمية الذاتية.

3-تعاظم النظرة الفوقية في ظل سياسة اقتصاد السوق وطغيان القيم المادية بالرغم من كل الخطابات حول التنمية المستديمة وحقوق الإنسان.

## المطلب الثاني :آليات تفعيل دور المجتمع المدني في التنمية المحلية

هناك مجموعة من الآليات التي تساهم في ترسيخ دور المجتمع المدني في تجسيد التنمية المحلية وتعمل على زيادة تأثيره في القرارات الحكومية ودفعه إلى المشاركة في العملية السياسية والاقتصادية الاجتماعية والمتمثلة في:

### الفرع الأول :آلية تفعيل المجتمع المدني عبر التنسيق بين منظماته

عن طريق:

1-تأسيس منبر للحوار المجتمعي يجمع بين تنظيمات المجتمع المدني المحلية والوطنية وحتى الدولية، يكون وسيلة للتضامن وأداة لنقل الخبرات والتجارب الوطنية والدولية من خلال:

- توسيع نطاق مشاركة الفاعلين الاجتماعيين والإعلاميين وإيلاء اهتمام خاص بمشاركة الشباب والنساء.

- إصدار تقارير سنوية حول حرية المجتمع المدني يتناول رصد أنشطته وتطوره وسبل تجاوز العقبات التي تواجهه، ويكشف عن احتياجاته والسبل المتاحة لتلبيتها.

- التنسيق مع وسائل الإعلام بقطاعاتهم المختلفة لتحفيز اهتمامها بمؤسسات المجتمع المدني ونشر الثقافة المدنية، وإثارة اهتمام الرأي العام بشأن قضايا مؤسسات المجتمع المدني ودورها في النهوض بالقضايا التي تمس الاهتمام المباشر للمواطن[1].

[1] _صالح زياني،" واقع و آفاق المجتمع المدني كآلية لبناء و ترسيخ التعددية"، مجلة العلوم الانسانية، العدد9 ، ص72 .

2-دعم الدعوات الرامية إلى تعزيز جهود الرصد في مجالات التنمية والمساواة والحريات العامة وفي مقدمتها:

-المبادرة إلى رصد المنظمات العاملة في مجال التنمية المحلية، وتبادل المعلومات بشأن التجارب الناجحة في أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية عبر آلية منظمة.

- إنشاء مرصد للحريات الصحفية والإعلامية يتولى إصدار تقرير سنوي يرصد الحريات الإعلامية في ضوء مبادئ حقوق الإنسان.

- تأسيس إطار للتعاون والتنسيق بين منظمات المجتمع المدني الوطنية ودعم جسور التواصل مع العالم الخارجي.

- توفير ضمانات خلق بيئة سياسية وقانونية مهيأة لدور أكثر فاعلية لمنظمات المجتمع المدني، ويتم ذلك في وجود ركيزتين وهما الديمقراطية والمواطنة.

## الفرع الثاني :آلية تفعيل المجتمع المدني عبر الشراكة مع الحكومة

عن طريق:

1-القيام بتنفيذ برامج قصيرة وطويلة المدى من أجل توعية المجتمع والعاملين في المنظمات غير الحكومية والتدريب على المشاركة الشعبية الفاعلة في إدارة المجتمع.

2-القيام بوظيفة الرقابة الشعبية والمؤسسية على الدول وهي تؤدي دورها وتقوم بوظيفتها.

3-التوجه نحو توفير مصادر التمويل الذاتي لتوفير أكبر قدر من الاستقلالية للمنظمات غير الحكومية.

4-تطوير مفاهيم وأداء مؤسسات المجتمع المدني للممارسة شراكة متكافئة ومتفاعلة مع الحكومة.

5-وضع الآلية التنظيمية على مختلف المستويات لمشاركة منظمات المجتمع المدني في بلورة الخطط الوطنية التنمية وكيفية وضعها حيز التنفيذ.

6-وضع الدراسات حول دور وإمكانات منظمات المجتمع المدني، ومستوى قدرة الحكومة

في عملية التنمية خصوصا في المناطق الريفية.

7-توسيع قاعدة العضوية في منظمات المجتمع المدني وتعميق المشاركة والممارسة الديمقراطية وكذلك توسيع الدور التنموي لبنى المجتمع المدني والتكامل فيما بين القطاع الثالث وتعزيز الشبكات القطاعية.

## الفرع الثالث :آلية تفعيل دور المجتمع المدني عبر الرجوع للقيم الإسلامية

فالرجوع لأصالتنا التاريخية الإسلامية لحل جميع المشاكل التي تعترض المجتمع هو من الحلول المثلى التي يجب إتباعها، فغياب الوازع الديني في تعاملاتنا اليومية أدى لتفشي الظواهر السلبية في المجتمع كالفقر والرشوة وغيرها وتدهور الأوضاع المعيشية ولعل عملية البناء تنطلق مما جاء به الدين الحنيف الذي أكد على:

1-أهمية الشورى وعدم الإنفراد بالرأي وهذا سر المشاركة

2-نهى الإسلام عن اكتناز الأموال وبين ضرره على حياة الفقراء والمساكين فقد لاحظنا بعض منظمات المجتمع المدني في عملها الخيري تقدم الكثير من المساعدات في العديد كن مناطق الوطن ولكن عليها أن تعمل في عمل جماعي منظم والحرص على المسؤولية الجماعية

3-أهمية الصدقات وأموال الوقف الإسلامي لخلق ديناميكية فعالة في المجتمع ومصدر تمويل للجمعيات المدنية.

مما سبق يتبن أن لكل بيئة ومجتمع خصوصيته وقيمه، وعليه لا بد أن تكون جميع السياسات تسعى للتغيير نحو الأفضل وأن تجد طريق يسير فيه الجميع دون إقصاء أو تهميش للبعض و عليه تكون المشاركة بالعطاء المادي أو المجهود البدني أو حتى بالدعم المعنوي بهدف خدمة المجتمع و لذا على الجميع التشارك في التنمية المحلية وفق جميع المناهج .[1]

[1]_عادل رشيد،مرجع سابق،ص97-98.

## خلاصة الفصل:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل تبين أنه من أولويات المجتمع المدني تلبية احتياجات المواطن و إيصال مطالبه للسلطات المعنية و القيام بمختلف النشاطات الهادفة للنهوض بالمجتمع المحلي ومحاولة حل جميع مشاكله هذا تحت إطار مشروع الدولة لمخطط التنمية الشاملة ومشروع المجتمع المدني لإنجاز التنمية المحلية و تكييفها بما يتوافق مع متطلبات وإمكانات و قدرات الساكنة المحلية ، ولكي يتجسد مشروع التنمية المحلية على أرض الواقع لا بد أن يملك المجتمع المدني العديد من الوسائل للقيام بالعديد من الأدوار التي تهتم بخدمة الصالح العام بترسيخ ثقافة المشاركة و التعاون بين المجتمع المدني و الدولة و القطاع الخاص هذه الشراكة هدفها الأساسي دعم المسار التنموي ومحاربة كل معيقاته و تحدياته، وقد تطرقنا للدور الهام و الحقيقي الذي يلعبه المجتمع المدني في الدفع بعجلة التنمية بداية بدور المواطن كشريك أساسي للتنمية وصولا لدور مؤسسات المجتمع المدني في المساهمة لتحقيق التنمية المحلية للبلاد و حماية البيئة ومحاربة الفساد كما تطرقنا لآليات التفعيل في تحقيق التنمية المستدامة .

# خـاتمة

# خـــاتمة

للمجتمع المدني والتنمية المحلية علاقة حديثة تطورت هذه العلاقة بفعل النجاحات التي حققتها المجتمعات الغربية في جميع المجالات وبفضل الإسهامات الفكرية للمفكرين والمنظرين ثم بدأت في الرواج والانتشار في جميع أنحاء العالم ، ومنها الجزائر التي تبنت الخيار الديمقراطي بمفهومه الليبرالي القائم على التعددية والحرية والرأسمالية، والحقيقة أن هذا التوجه الجديد جاء كحل مفروض لابد منه، اذ نلاحظ أن الجزائر منذ بداية انتقالها في عملية التحول الديمقراطي، هدفت إلى تشجيع ودعم مؤسسات المجتمع المدني، وذلك من خلال تقديم المساعدات المادية والتسهيلات القانونية.

ويعد المجتمع المدني من أهم الركائز الأساسية المساهمة في ترشيد العملية التنموية، كونه يشكل حلقة وصل بين المجتمع والدولة، وأداة لتفعيل المشاركة السياسية والاجتماعية، غير أن الدراسة التي قمنا بها سمحت لنا بالوقوف عند حقيقة أن هذا الإطار الذي يواجه العديد من التحديات الداخلية والخارجية و التي تحد من درجة فاعليته في المساهمة في تنمية المحيط الذي تتفاعل فيه، بالإضافة إلى الطريقة المتبعة من قبل الدولة في تعاملها مع هذه الفعاليات، أين تعمل على القضاء على أسسها المادية واحتوائها خدمة لمصالحها، الأمر الذي يؤدي إلى إضعاف دورها وفاعليتها ، كما أن ضعف قنوات المشاركة والثقافية والمساءلة، وانتشار الفساد والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية أدى إلى عجز الإدارة المحلية في ترجمة مطالب المجتمع مما دفع إلى اشتراك منظمات المجتمع المدني في تدبير الشأن المحلي من أجل دعم مسار التنمية المحلية والذي يقود إلى السير نحو ترسيخ الديمقراطية والمشاركة السياسية والحريات العامة، واحترام حقوق الإنسان والتعددية، وبهذا يصبح المجتمع المدني آلية مهمة لتحقيق الفعالية المرجوة فنجاح التنظيمات المجتمع المدني في مهامها مرهون بفسح المجال لها للمساهمة في تسيير الشأن المحلي لذلك أصبحنا نلاحظ ضعف العمل الجمعوي في بعض من مناطق التراب الوطني نظرا للصعوبات التي يواجهها ونوع من التضييق عليه مما يتسبب في عدم الاستقرار والحيلولة دون تحقيق التوازن الجهوي.

فقد أجمعت العديد من الدراسات على أن التجربة الجزائرية بالرغم من تعثرها في بداية الطريق إلا أنها تعد تجربة رائدة على مستوى الوطن العربي وترقى إلى مرتبة وسطية، فهي تسعى في الوقت الراهن إلى إقامة عدة إصلاحات في مختلف الأصعدة رغم ما تشوبها من نقائص ومعوقات.

مما سبق يمكن القول إنه بالرغم من هشاشة هذه المنظمات، وتأثيرها الضئيل في عملية التنمية المحلية، غير أن وجودها ضروري باعتبارها تعكس وجود مجتمع مدني في حالة تبلور وتعكس العديد من القيم في مسار الديمقراطية، كحرية الانتماء، والمعارضة والتنوع والتعبير، ناهيك على أن الزمن اللازم بالنسبة للمجتمع لتطوير ما هو موجود اقل بكثير من خلق ما هو غير موجود.

.

# قائمة المصادروالمراجع

## المصادر والمراجع باللغة العربية

### أولا: الكتب


1- غازي الصوران، تطور مفهوم المجتمع المدن وأزمة المجتمع العرب، طبعة الاولى، مركز الدراسات النقد العربى،غزة ،2004.

2- احمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي .ط 1 بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية،2000.

3- فريال حسن خليفة، المجتمع المدني عند توماس هوبز وجون لوك، القاهرة :عربية للطباعة والنشر ،2005.

4- أحمد حسين حسن، الجماعات الإسلامية والمجتمع المدني، (نقد السيد ياسين)، القاهرة : دار الثقافة للنشر ،2000

5- توفيق المديني، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، دمشق :منشورات اتحاد الكتاب العرب،1997.

6- علي عبد الصادق، مفهوم المجتمع المدني قراءة أولية، القاهرة :مركز المحروسة للنشر، 2003

7- حميد رشيد عبد الوهاب، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني، سوريا :دار المدى للثقافة والنشر ،2003.

8- عبد الغفار شكر،المجتمع المدني و القيم الديمقراطية.في الأستاذ عبد الغفار شكر،الدكتور محمد مورو،المجتمع المدني الأعلى و دوره في بناء الديمقراطية،دار الفكر ،بيروت،ط2003،1

9- مصطفى الجندي،الإدارة المحلية و إستراتجيتها، الإسكندرية،منشأة المعارف، 1987

10- أحمد مصطفى خاطر،تنمية المجتمع المحلي،الإسكندرية،المكتب الجامعي الحديث، 1999

11- أحمد رشيد، التنمية المحلية، مصر :دار الجامعة العربية للطباعة والنشر،1986

12- سميرة كامل محمد، التنمية الاجتماعية (مفهومات أساسية – رؤية واقعية)، الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث، 1988

13- الجنحاني الحبيب و سيف الدين عبد الفتاح،المجتمع المدني و العادة الفكرية،دار الفكر المعاصر، لبنان، 2003

## ثانيا: الاطروحات والمذكرات الجامعية

1- زكي حاجي، ص 06 نقلا عن زبيري عبد الله النخبة السياسية والمجتمع المدني الجزائري (أطروحة مقدمة لنبيل شهادة الدكتوراه – علوم سياسية وعلاقات دولية، جامعة الجزائر2023/2012)

2- عادل رشيد، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة سعيدة ،2014-2015

3- خنفري خيضر ،تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر 3 ، 2010_2011

4- حسين عبد القادر ،" الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية" ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة تلمسان ،2011-2012

## ثالثا: المقالات والدراسات

1-محمد عابد الجابري :إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد167 ، السنة15 ، يناير 19 .

2- محمد السيد سعيد " فكرة المجتمع المدني العالمي " مجلة العربي، فبراير ،1996 .

3-حسنين توفيق إبراهيم، بناء المجتمع المدني المؤشرات الكمية والكيفية،ورقة من الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية .المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية .ط1 .بيروت مركز دراسات الوحدة .العربية.1992 .

4-ابتسام حاتم علوان،واقع المجتمع المدني في الوطن العربي،مجلة كلية الآداب،العدد98، 2011

5-حميدوش، " من التنمية الوطنية إلى التنمية المحلية حالة ولاية المدية " الملتقى الدولي حول :تسيير الجماعات المحلية 17-18 ماي2010 ، جامعة البليدة.

6-عبد الهادي الجوهري وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية، الإسكندرية :المكتب الجامعي الحديث،2004

7-أحمد، بوكابوس، مقارنة سوسيو تاريخية لوضعية التنظيمات الاجتماعية الثقافية :في الحركة الجمعوية في الجزائر الواقع والآفاق، 2005 ، ص 65 ، دفاتر المركز الوطني للبحث في الأنتربولوجيا الاجتماعية والثقافية، رقم 13.

8-عائشة باركي " الحركة الجمعوية في الجزائر وتجربة اقرأ " كراسات، عدد 2000، 53

9-هويدا عدلي، العمل الأهلي العربي بين ضغوط المتغيرات العالمية واحتمالات التحول الديمقراطي، المحرر :صابر نايل، القاهرة :البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان،2000

10-زينب عبد العظيم، العولمة والمنظمات غير الحكومية، المحرر :نجوى سمك، القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، 2002

11- أماني قنديل، المجتمع المدني في العالم العربي دراسة للمجتمعات الأهلية العربية، القاهرة : دار المستقبل العربي، 1994

12-نادر فرجاني وآخرون، نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد، بيروت :المركز اللبناني للدراسات،2005

13-كامل مهنا،" تفعيل دور المجتمع المدني لتعزيز مشاركته في عملية التنمية آليات تفعيل دور المجتمع المدني"، الجامعة العربية، الأمانة العامة ( 12-13 مارس 2008)

14- صالح زياني،" واقع وآفاق المجتمع المدني كآلية لبناء وترسيخ التعددية"، مجلة العلوم الانسانية، العدد9 .

# فهرس المحتويات

# فهرس المحتويات

**اهداء**

**شكروتقدير**

**مقدمة:..... 1**

## الفصل الأول

## الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

**تمهيد:..... 6**

**المبحث الأول :ماهية المجتمع المدني..... 7**

**المطلب الأول: مفهوم المجتمع المدني وخصائصه..... 7**

الفرع الثاني: خصائص المجتمع المدني ..... 8

**المطلب الثاني: المجتمع المدني بين النظرية والتطبيق في الدراسات العربية..... 9**

**المطلب الثالث: تصور المجتمع المدني بين الفكر الغربي والعربي الإسلامي..... 12**

الفرع الأول: تصور المجتمع المدني في الفكر الغربي ..... 12

الفرع الثاني: تصور المجتمع المدني في الفكر العربي الإسلامي ..... 16

**المبحث الثاني: ماهية التنمية المحلية..... 18**

**المطلب الأول: ماهية التنمية المحلية..... 18**

**المطلب الثاني: أهمية و أبعاد التنمية المحلية..... 19**

الفرع الأول: أهمية التنمية المحلية ..... 20

الفرع الثاني: أبعاد التنمية المحلية ..... 20

**المطلب الثالث: الركائز الأساسية للتنمية المحلية وأهدافها..... 22**

الفرع الأول: ركائز ومقومات التنمية المحلية ..... 22

الفرع الثاني: أهداف التنمية المحلية ..... 23

**المبحث الثالث: المجتمع المدني والتنمية المحلية في الجزائر..... 25**

**المطلب الأول: التطور التاريخي للحركات الجمعوية الجزائرية..... 25**

الفرع الأول: الحركة الجمعوية الجزائرية قبل الاستقلال ..... 25
الفرع الثاني: الحركة الجمعوية الجزائرية بعد الاستقلال1962 ..... 27
**المطلب الثاني :الإطار القانوني والتنظيمي للحركات الجمعوية في الجزائر..... 28**
**المطلب الثالث :تحديات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية..... 29**
الفرع الأول: التحديات الذاتية: ..... 29
الفرع الثاني: التحديات الموضوعية: ..... 30
**خلاصة الفصل..... 32**

## الفصل الثاني

## دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحــلية

**تمهيد:..... 34**
**المبحث الأول: مؤشرات ودعائم تصاعد دور المجتمع المدني في التنمية..... 35**
**المطلب الأول: المتغيرات الدافعة لتصاعد دور المجتمع المدني في التنمية المحلية..... 35**
الفرع الأول :دولة الرفاهة الاجتماعية وتحولاتها ..... 35
الفرع الثاني :النظام العالمي وتحولاته ..... 36
**المطلب الثاني: المؤشرات ودعائم المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية..... 39**
الفرع الأول :الإطار القانوني-السياسي ..... 39
الفرع الثاني :الإطار الاقتصادي والاجتماعي ..... 40
الفرع الثالث :الإطار الثقافي ..... 41
**المبحث الثاني: مساهمة المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية..... 41**
**المطلب الأول: إستراتيجية مشاركة المجتمع في التنمية المحلية..... 42**
**المطلب الثاني: مجالات مساهمة المجتمع المدني في تحقيق التنمية..... 42**
الفرع الأول :المواطن شريك في عملية التنمية ..... 42
الفرع الثاني: دور مؤسسات المجتمع المدني في عملية التنمية ..... 43
**المطلب الثالث: دور المجتمع المدني في حماية البيئة ومكافحة الفساد..... 48**
الفرع الأول: دور المجتمع المدني في حماية البيئة ..... 48
الفرع الثاني: دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد ..... 49

**المبحث الثالث :معوقات المجتمع المدني وآليات تفعيل دوره في التنمية المحلية..... 52**

**المطلب الأول :المعوقات التي تواجه المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية..... 53**

الفرع الأول :معوقات على صعيد بنى المجتمع المدني:..... 53

الفرع الثاني :معوقات تتعلق بالأنظمة والحكومات ..... 54

الفرع الثالث :معوقات الشراكة على صعيد الهيئات المانحة ..... 54

**المطلب الثاني :آليات تفعيل دور المجتمع المدني في التنمية المحلية..... 55**

الفرع الأول :آلية تفعيل المجتمع المدني عبر التنسيق بين منظماته ..... 55

الفرع الثاني :آلية تفعيل المجتمع المدني عبر الشراكة مع الحكومة..... 56

الفرع الثالث :آلية تفعيل دور المجتمع المدني عبر الرجوع للقيم الإسلامية ..... 57

**خلاصة الفصل:..... 58**

**خـاتمة ..... 59**

**قائمة المصادروالمراجع ..... 62**

**فهرس المحتويات ..... 67**

**ملخص الدراسة:**

إن المجتمع المدني يتميز بالحيوية والتنظيم الذي لا يتعارض مع النظام العام ويهدف لتحقيق مصالح الفئات المهمشة والضعيفة. من خلال مبادئه الذاتية، يساهم في نشر الوعي العالمي والاهتمام بمختلف القضايا، سواء كانت خدماتية أو تعليمية أو تتعلق بتوحيد الصف والتحلي بالقيم والأخلاق الفاضلة. يعد المجتمع المدني مؤسسة طبيعية تنشأ للفرد السوي والمعتدل. لذا، فإن الدولة اليوم مطالبة أكثر من أي وقت مضى بتبني مبادئ المقاربة التشاركية، التي تهدف إلى جعل التدبير المحلي نتيجة إرادة تشاركية تنخرط فيها الدولة ومؤسساتها مع منظمات المجتمع المدني المختلفة. لهذا، تعتبر الديمقراطية التشاركية آلية قانونية تسهم في دفع عجلة التنمية المحلية في الجزائر .

**الكلمات المفتاحية:** المجتمع المدني، التنمية المحلية، مؤسسات المجتمع المدني، مكافحة الفساد.

***Study Summary :***

*Civil society is characterized by dynamism and organization that does not conflict with public order, aiming to achieve the interests and benefits of marginalized and vulnerable groups. Through its inherent principles, it contributes to spreading global awareness and addressing various issues, including providing services, supporting education, unifying ranks, and promoting virtuous morals and values. It acts as a natural institution for a well-adjusted and balanced human being. Therefore, the state is now more than ever required to adopt the principles of participatory approach, aiming to make local governance the result of a participatory will involving the state and its institutions along with various civil society organizations. Thus, participatory democracy is considered à legal mechanism to drive local development forward in Algeria.*

***Keywords:*** *Civil Society, Local Development, Civil Society Organizations, Anti-Corruption.*